جَدَلِيَّةُ النيَابَةِ و التَضْمِينِ في المَصَادِرِ وَ المشْتَقَّاتِ بَينَ دِلَالَةِ السِّيَاقِ والتَّنَاسُبِ الْلَفْظِيِّ في فَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَ الْجُزْءِ الثَّلَاثِينَ مِنْ كِتَابِ المُجِيدِ للسَفَاقُسِي ت٧٤٢هـ دِرَاسَةٌ وَ تَحْلِيلٌ لِلصِّيَغِ الَّصرفيةِ المُتَنَاظِرة

د. ياسر محمد حسن على

مدرس النحو و الصرف و العروض بكلية الآداب – جامعة سوهاج

الملخص:

مِنْ جَماليّاتِ اللفْظِ العَربيِّ مُراوَحَتُهُ بينَ الانغِلاقِ و الانْفِتاحِ دِلالةً بوسَائلَ عِدَّةٍ، سَواءٌ ما اتَّصل باستقلالِه معنىً أو اقترانِه بغيره تَعاقبًا أو تَضْمِينًا على أثَرِ سياق مبيحٍ ذلك. و ما أجملَ تلكَ المُراوَحَةَ في رِحابِ القرآنِ الكريم، التي جَمعت جَمالَ التنوِّعِ طرْحًا، و مناسبةَ الألفاظِ انتقاءً، و تفرُّدَ المعاني و انسجامَها سياقًا. و يعدُّ كل من "النيَابَةِ" و "التضمينِ" من وسائلِ التوسُّع في البُنى الصرفية في العربية. و إن كانت هناك مُغَايرةٌ بيِّنةٌ بينهما في طبيعةِ العنصرِ المستجلَبِ توظيفًا. فالنيَابَةُ تقترن بحالة الاستخلاف في استعمال عنصر محلَّ آخَر.أمَّا "التَّضمينُ" فيمثل صورة للتعددِ الذي يقدمه العنصر بقابليةِ استحضارِ عنصرٍ آخرَ في وجوده؛ أي أن هناك مساحةَ افتراقٍ في مقابلِ منطقةِ تقاربٍ بينهما. و هو ما يَرومُهُ هذا البحث رصدًا و تحليلا لهذه الجَدليَّة لظَاهرتيِّ "التضمينِ" و "النيَابَةِ" في فَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَ الْجُزْءِ الثَّلَاثِينَ مِنْ كِتَابِ الْمُجِيدِ للسَفَاقُسِي (ت٧٤٢هـ). و قد ارتكزَ هذا البحثُ على وصفِ حالةِ التَّناظرِ في الصيغِ الصرفية بعضِها بعضًا، سواءٌ المصادرُ منها أو المشتقاتُ؛ لتَتأَسسَ العلاقةُ على محورينِ، هما: وصفُ عَلاقةِ مصدرٍ بآخرٍ و بيانُ علاقةِ مشتقٍ بمشتقٍ آخرٍ في إطار هاتينِ الظاهرتينِ. و هناك بحثٌ لاحقٌ خُصِّصَ لدراسة حالةِ التقاطعِ (المخالفة) بين (المصدرِ) و(المشتقِ) في كتاب "المُجيدِ" في ظل هاتينِ الظاهرتينِ سَينشر–بإذن الله– تِباعًا.

الكلمات المفتاحية: النيَابَة؛ التَضْمِين؛ المَصَادِر؛ المشْتَقَّات، الصِّيَغ؛ التَّنَاظُر.

١. المقدمة:

تَحْفلُ اللغاتُ بمجموعة من الظواهر اللغوية، التي لها فضلُها الجَليُّ في إثْراء معجمِها اللغوي و تطوره، و إن تباينت حضورًا من لغة إلى أخرى؛ تبعًا لخَصِيصةٍ مقرونةٍ بمقومات بنية كل لغة و نظامها القاعدي الخاص من جانب، و عناصرِ الكِفَايةِ، المرتبطة بقدرةِ المتكلمِ (تشومسكي،١٩٨٥، ص٢٨) أو المستخدمِ للغته، و الأداءِ اللغويِّ المحققِ لتلك الكفايةِ، المبرهِن على مدى هذه القدرة اللغوية من جانبٍ آخر. و في مقدمة ظواهر التغيير في البنية اللغوية الاشتقاقِ اللغويِّ Derivation Linguistic[١]، و التركيبُ Composition[٢]، و النحتُ Combination[٣]. تلك الوسائل التي تعمد إلى عملية توالد وحدات لغوية بمضمون دلالي، يقترن بسياق استعمالي معين. مع استئناس و قابلية الإلحاق و المجاورة لظواهر التوسع الأخرى، نحو الإضافة و الإيجاز و الحذف و الترميز Symbolization للمفردات و التراكيب؛ تلبية لمقتضى الاستعمال اللغوي. كل ذلك في فَلَكِ نظام لغوي يجمعها و يوفق بينها. كذلك من الظواهر التي لها أثرها الظاهر في اللغة على مستوى البنية و الدلالة ظاهرتا "النيَابَةِ" و"التَّضْمِين" بين البُنى اللغوية في العربية، و في صدْرها المصادر و الشتقات، بما تفضي إليه من مرونة في التَّلفظ بإنابة العناصر بعضِها بعضًا، أو إفاضة دلالية تنقلها عملية الاستحضار و الاستيعاب لبعد دلالي يزيد عما استقر في قالب اللفظ. و ذلك لجمال توظيفها كما أشار اللغوي العربي المدرك لذلك بثنائه على مثل هذه الإجراءت بقوله: "وهذا من أسَدِّ و أدمثِ مذاهبِ العربيةِ، وذلك أنَّه موضعٌ يملك فيه المعنى عنانَ الكلامِ، فأخذه إليه ويصرفه بحسب ما يُؤثره عليه." (ابن جني، ١٩٩٤، ٥٢/١). فاللفظ قد يستوعب معنى فائضا، يطوعه سياق أرحب و قصد أرغب، مع آصِرَةٍ مضمرة بين المعنيين، يدركها الحاذِقُ الحَصِيفُ من أهل اللغة. و هذه من جماليات المعنى و اتساعه في العربية.

و قد فشت شواهد شتى، بينت تحقق هذه الظواهر اللغوية تحققا مغرٍ للوقوف عليها، "فقد شاع في كلام العرب حمل الشيء على معناه لنوع من الحكمة، و ذلك كثير في القرآن العزيز."(السيوطي، ١٩٨٥، ٩٨/٦). و هو ما حدا بالمستقرئ البصير بفحوى التراث اللغوي العربي أن يلمح في هذه السمات اللغوية ما يشكل ظاهرة عنده بمَا تَضَمَّنُته مِنْ ألفاظ و تراكيب خاصة، و ما نقل عن العلماء فيها من آراء و تفاصيل، و ليس الامر مجرد ملحوظ لغوي لافت عابر. و قد تنوع النظر إلى هذه الظواهر استعابًا بين ما يشكل دلالة "فن" مستقل أو "باب" في علم أو "فصل" مخصوص؛ لكثرة تفشيها في التراث اللغوي، نحو ما عبر عن ذلك عدد من اللغويين في سياق عرضهم لهذه الظواهر كالتضمين خاصة. كما وصف ذلك صاحب التبيان بقوله:"و من هذا الفن في اللغة شيء كثير، لا يكاد يُحاط به."(العكبري،١٩٧٦، ١١٨٤/٢) . و قيل في خصوصية ورود التضمين في النحو العربي: "منه باب واسع لطيف ظريف. و هو اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدّى به، لأنه في معنى فعل يتعدى به..." (السيوطي،١٩٨٥، ١٨٧/١). و قول آخر: "و وجدت في اللغة من هذا الفن شيئًا كثيرًا لا يكاد يُحاط به، ولعله لو جمع أكثره لا جميعه لجاء كتابًا ضخمًا، وقد عرفت طريقه. فإذا مرَّ بكَ شيء منه فتقبله و أنْس به، فإنه فصلٌ من العربية لطيفٌ حسن، يدعو إلى الأنس بها و الفقاهة فيها. وفيه – أيضًا– موضعٌ يشهد على من أنكر أن يكون في اللغة لفظان بمعنى واحد، حتى تكلف لذلك أن يُوجِدَ فرقًا بين قَعَد و جلس و بين ذراعٍ وساعد.."(ابن جني،١٩٥٢، ٣١٠/٢). و غيرها من سياقات الإماء إلى عظم شأن هذه الظواهر و شيوعها في العربية؛ مما يغري بدرسها و حصر شواهدها و تحليل قضاياها؛ ففي ذلك حقَّ لهذه اللغة أن تقدَّم دُرَرُها في أفضل إبانة، مع ما في الأمر من إمتاع و شغف استقصاء.

و قد أدرك العربي خَصِيصَة لغته و نهجَ استعمالها و آفاقَ التغيير فيها، فـ"العرب إذا غيَّرت كلمة عن صورة إلى أخرى اختارت أن تكون الثانية، مُشابهةً لأصول كلامهم و مُعتاد أمثلتهم."(ابن جني،١٩٥٢، ٦٦/٢). و هذا جمع بين الوعي بالبناء اللغوي و قدرة مثلى على التفاعل معه وفق تغير حالته. و لقد كان القرآن الكريم وعاء خاصًّا لاحتضان صورمختلفة لكل من "النيابة" و "التضمين" مقارنة بغيره من مصادر اللغة؛ ارتكازا على توفر عوامل تنامي مثل هذه الظواهر، نحو ما يرتبط بجماليات سياقه المعجز و تعدد قراءاته، و علاقة وحداته على المستوى اللفظي و الدلالي. حيث إن "التضمين في هذه اللغة الشريفة دليل سعتها و مرونتها، و غلبة حاجة أهلها إلى التصرف فيها، و التركح في وجهها و نواحيها، فالكلمة فيها كثير الدلالات و تختزن كثيرا من المشاعر و الأفكار، فإذا أثبتنا معنى لظاهر اللفظ يقبله السياق فلا حرج من التماس النظير من كلام العرب؛ لأن النظير يؤنس به."(فاضل،٢٠٠٥، ١٢/١). أما النيابة في النحو؛ فهي حلول عنصر محل آخر تبعا لخَصَاصَة السياق و مقتضاه. و حضورها في السياق أيسر، لأن الانتقال من صورة إلى أخرى نظيرة أو مشاكلة سلوكٌ لغوي معتاد؛ له مواطنه غير المستغربة بسبب تعدد لهجات العرب و اختلاف القراءات القرآنية و تنوع روايات النصوص و الشواهد.

و مما سبق بيانا تتكشف جدوى تحليل هذه الظواهر نحو النيابة و التضمين و رصد شواهدهما في المصادر العربية، و على قمتها كتاب الله-ﷻ- تعزيزا لحضور الظاهرة و كشفا لجَدليَّة العلاقة بين "التضمينِ" و "النيَابَةِ". و قد وقف علىِ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَ الْجُزْءِ الثَّلَاثِينَ مِنْ كِتَابِ المُجِيدِ[٤] للسَفَاقُسِي[٥] (ت٧٤٢هـ)، المنسوب لبلدته[٦]؛ ليكون نموذجًا لاستبيان ذلك. حيث توارد كل من النيابة و التضمين بعدة إشارات في استعراض السَفَاقُسِي للمسائل الإعرابية — على كثرتها- و توجيهها في كتابه. و لما نزع صاحب "المُجيد" في عرض المسائل الإعرابية إلى التفصيل و غزارة التمثيل أورد مسائل النيابة و التضمين متناثرة استدلالا و ثرة ورودا بين ثنايا توجيهاته الإعرابية و إيضاحاته الصرفية؛ فكان الإلزام و الالتزام بالاقتصار في هذا البحث على وصف حالةِ التَّناظرِ في الصيغِ الصرفية بعضِها بعضًا، سواءٌ المصادرُ منها أو المشتقاتُ؛ لتَتأَسسَ العلاقةُ على محورينِ رئيسين، هما: وصفُ عَلاقةِ مصدرٍ بآخر و بيانُ علاقةِ مشتقٍ بمشتقٍ آخرٍ. و هي وجهة أهلت تقسيم خطة معالجة هذه الإشكالية على النحو المنصوص بمقدمة و ثلاثة محاور رئيسة. خصص أولها لتبين حدِّ كل من " النيابة" و "التضمين" و أبعاد العلاقة الجامعة بينهما. و أردف هذا الجانب بالحديث عن فعلية تحقق هاتين الظاهرتين في كتاب المُجِيد للسَفَاقُسِي. مع مواصلة دراسة هذه العلاقة و أبعادها بين مصطلحي"النيَابَةِ" و "التضمينِ" في حالة لغوية أكثر توترا و تعقيدا، و ذلك بتخصيص بحثٍ عاقبٍ، خُصِّصَ لدراسة حالةِ التقاطعِ (المخالفة) بين (المصدرِ) و(المشتقِ) في كتاب "المجيدِ" في هذا الجزء من كتاب الله(ﷻ) في ظل توجيه هاتينِ الظاهرتينِ سَينشر-بإذن الله- تِباعًا؛ لتكتمل حلقة دراسة علاقة المصادر و المشتقات بكل محاورها في كتاب " المجيد" للسَفَاقُسِي في جزء مخصوص من كتاب الله.

٢. "النيابة" و "التضمين" بين الحد و العلاقة : قراءة في علم المصطلح العربي و خصائصه

٢.١. النيابة بين المعجم و المصطلح:

لفظ "النيابة" في المعجم العربي لها عدة دلالات متقاربة. فأصل المصطلح من النَّوْبِ. و من دلالتها الأمر الشديد، و النازلة، و العودة، و القرب، و القوة. قيل: "النَّوْب هو القرب خلاف البعد. و أناب فلانٌ إلى الله إنابة، فهو منيبٌ، إذا

ناب و رجع إلى الطاعة. و ناب عني فلان في هذا الأمر نيابة، إذا قام مقامك." (الفراهيدي،٢٠٠٣، ٢٧٥/٤)، و تقول "جاءت نوبتك و نيابتك."(الجوهري، ١٩٩٠، ١/ ٢٢٩) و قيل في دلالة أصل الكلمة :"ما دل على اعتياد المكان و رجوع إليه."(ابن فارس،١٩٦٩، ٣٦٧/٥). و "النيابة" مصدر ناب عنه، وأصل فِعال هذا كله من الواو. (الحميري،١٩٩٩ ،٦٨١٣/١٠). و في اللسان و القاموس:"نوب: نابَ الأَمْرُ نَوْباً ونَوبةً: نزَلَ. ويقال: أَصبَحْتَ لا نَوْبةَ لك أَي لا قُوَّة لك. ونابَ عني فلانٌ يَنُوبُ نَوْباً ومَناباً أَي قام مقامي؛ ونابَ عَني في هذا الأَمْرِ نيابةً إِذا قام مقامَك." (ابن منظور،١٩٨١،ص٤٥٦٩، و الفيروزآبادي، ٢٠٠٥، ص١٤٠).

و كلمة "النِّيابة" في المعجم العربي مصدر للفعل الثلاثي المعتل، الواوي وسطًا (ناب) على زنة فِعالة. و الدلالة العامة للكلمة تولي وجهتها شطر دلالة الحلول و الاسخلاف بين عنصرين من عناصر اللغة. كما بين صاحب الخصائص ذلك بقوله :" ومن ذلك ما حذف من الأفعال و أنيب عنه غيرُه، مصدرا كان أو غيره، نحو: ضربا زيدا، وشتما عمرا...فالعمل الآن إنّما هو لهذه الظّواهر المقامات مُقام الفعل الناصب، ومن ذلك ما أقيم من الأحوال المشاهدة مُقام الأفعال الناصبة، نحو قولك إذا رأيت قادما: خيرَ مَقدم، أي: قدمتَ خيرَ مقدم، فنابت الحال المشاهدة مَنابَ الفعل الناصب." (ابن جني،١٩٥٢ ،٢٦٤/١)؛ لتكون النيابة بين البُنى في الجملة العربية هي عملية قيام عنصر محل عنصر آخر؛ وفق مقتضيات السياق و ما أباحه التقعيد و كان لذلك مخرجه و فضله في المعنى.

و النيابة تقتضي ألا يجمع بين العنصر (الأصل) و العنصر (المستجلب) الذي حل محله. إذ إن السياق لا يتحمل إلا بأحدهما شكلا و دلالة، مع قابلية وجود ارتباط في المعنى بينهما، جوَّز هذا الاستبدال. و من ثم فظاهرة النيابة ليست ظاهرة "حذف" أو "استغناء"، كما فهمها بعض الدارسين على أنها "إسقاط أحد عناصر التّركيب الجملي الذي يُستدلّ عليه من الأصل المفترض لهذا التّركيب المستخدم الذي تقتضيه قواعد التّركيب في العربيّة، وإحلال عنصر آخر محلّه في الاستخدام، فيأخذ عنه شيئا من خصائصه، لا كلّها؛ لأنه ليس إيّاه."(بابعير،١٩٩٧،ص١٤). فالنيابة لا تعني حدوث ضغط على مكون موجود لتجبره على الانزياح عن موضعه الأصلي، ثم يبقى البحث عن علة نحوية لذلك، بل إن السياق و مراوحته و خصوصيته أقام أحد العناصر بدلا من الآخر، بغية استكمال فحواه و درءا للبس أو خلل في معناه. و لكل منهما قيمته و شأنه.

٢.٢. مصطلح التضمين بين الاختصاص و التوسع

٢.٢.١. دلالة التضمين في المعجم العربي

لم يتفرد مصطلح "التضمين" كثيرا بدلالات خاصة نحو نظيره" النيابة" في المعاجم العربية. فقد تكررت الدلالة العامة له فيها. ففي معجم العين جاء جذره (ضمن) ضمن الثلاثي، "و الضَّمْنُ و الضمانُ واحد. و الضَّمينُ: الضامنُ. و كل شيءٍ أُحرِزَ فيه شيءٌ فقد ضُمِّنَه."(الفراهيدي،٢٠٠٣، ٢٦/٣). و قيل: "كل شيء جعلته وعاء لشيء فقد ضمَّنته إياه."(ابن دُريد،١٩٨٧، ٩١١/٢) و التضمين أصله من الفعل ضمَّن. "و هو جعل الشيء في شيء يحويه." (ابن فارس،١٩٦٩، ٣٧٢/٣). و في الصحاح : " ضَمِنْتُ الشيء ضَمانًا: كَفَلْتُ به، فأنا ضامِنٌ وضَمينٌ .وضَمَّنْتُهُ الشيء تَضْمينًا فَتَضَمَّنَهُ عنِّي، مثل غرَّمْتُهُ. وكلُّ شيءٍ جعلتَه في وعاء فقد ضمَّنْتَهُ إياه . و المضَمَّنُ من الشعر: ما ضَمَّنْتَهُ بيتًا. والمضَمَّنُ من البيت: ما لا يتمُّ معناه إلا بالذي يليه .و فهمت ما تَضَمَّنَهُ كتابُكَ، أي ما اشْتمل عليه."

(الجوهري،١٩٩٠،٦/٧) . ويقال:"ضَمِنَ الشيءَ بمعنى تَضَمَّنَه. (ابن منظور،١٩٨١،ص٢٦١٠). و قد أورد الزبيدي كل المعاني السابقة للتضمين و آراء اللغويين في هذ الكلمة، مؤكدا معنى التضمين بالاحتواء تارة بقوله:"ضمَّن الشيء الشيء، إذا أودعته إياه، كما تودع الوعاء المتاع." (الزبيدي،٢٠٠١، ٣٣٤/٣٥) و تارة أخرى بمعنى الاشتمال بقوله: "فهمت ما تضمنه كتابك أي اشتمل عليه و كان في ضمنه." (الزبيدي، ٢٠٠١، ٣٣٦/٣٥).

٢.٢.٢. مصطلح التضمين و الكلم العربي: اختصاص وتقريب

عرف عدد من العلماء مصطلح "التضمين" عدة تعريفات، تعلقت تارة بمطلق الظاهرة و غرضها و تارة أخرى تأثرت بالنموذج المطروح. فمعنى التضمين و طريقته في استعمال أهل اللغة أنهم :"قد يُشربون لفظا معنى لفظٍ، فيُعطونه حكمَه، ويُسمى ذلك تضمينًا."(ابن هشام،١٩٧٩ ،٨٩٧/٢). و إيجازا هو "إيقاع لفظ موقع غيره لتضمنه معناه." (العكبري، ١٩٧٦، ٢/ ١١٨٤). فالتضمين ظاهرة معنوية، غايتها الانتقال من معنى إلى معنى آخر مع علاقة بين المعنيين، تحتمل تأويلا؛ لفهم علة الاقتضاء إلى تضمن معنى غير موضوع في السياق اللفظي. و حضورها جاء من منحى طواعية السياق معنى و تأويلا و علاقة، و ليس ضربًا من المجاز، كما وجه ذلك صاحب الاقتضاب بقوله:" اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدّى بحرف جرٍّ، و الثاني بحرف جرٍّ آخر، فإن العرب قد تتسع، فتوقع أحد الحرفين موقع الآخر، مجازا و إيذانًا بأن هذا الفعل في معنى الآخر.. كما جاءوا بمصادربعض الأفعال على غير ما يقتضيه القياس؛ حملا لذلك الفعل على فعل هو في معناه."(البطليوسي،١٩٩٦، ٢٦٥/٢). و كما يبدو تركز هذه الظاهرة –عنده– في الأفعال، بل عدَّ الفعل أساسًا لها، و إن تغيرت صيغة المضمَّن. و هو ما رأه غيره من اللغويين، الذين جعلوا التضمين يقع في كل أقسام الكلم العربي، فأوَّلوه ظاهرة لغوية عامة، تقوم على "إعطاء الشيء معنى الشيء، و يكون في الحروف و الأفعال و الأسماء."(السيوطي، ٢٠٠٨، ص٥٠٢). و هي الوجهة التي تتوافق مع تفشي هذه الظاهرة في مختلف صيغ العربية، محققة غايتها المثلى في"إعطاءُ مجموعِ معنيين، وذلك أقوى من إعطاءِ معنى واحدٍ."(السيوطي، ١٩٨٥، ٢٤١/١). كما تنقلها من ظاهرة خاصة إلى ظاهرة عامة نحوًا و صرفًا و دلالةً.

أما ابن جنى –و هو أبرز من تناول هذه الظاهرة– فقد ركز على خصوصية الاستعمال للتضمين، فقصرها تصريحا على الأفعال و حروف الجر في كثير من تأويلاته، فيراها "اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدَّى به؛ لأنه في معنى فعل يتعدَّى به، من ذلك قوله– ﷻ–:﴿**أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ** ﴾[البقرة: ١٨٧]، لَمَّا كان في معنى الإفضاء عدَّاه بإلى." (ابن جني،١٩٥٢، ٤٣٥/٢). و على الرغم من إقراره بعدم قصر التضمين على الفعل تصريحا بقوله:"و لا اختصاص للتضمين بالفعل، بل يجري في الاسم أيضا.. و جريانه في الحروف ظاهر."(الكفوي،١٩٩٨، ص٢٦٦). و هو رأي يوافق طبيعة عموم الظاهرة اللغوية دون قصرها على قسم دون آخر فإن سياقات رصد ابن جني للتضمين استشهادا وتحليلا تنزع في جُلِّها إلى أن تخصيص التضمين للأفعال – عنده– أوقع و أبين. مما يكشف عن ملمحين لافتين يرتبطان بحقيقة ظاهرة التضمين:

– أولهما التشتت في تحديد ما تختص به الظاهرة من أقسام الكلم العربي، الذي يعود – غالبا– إلى البعد الاستعمالي الذي ترد فيه أمثلة التضمين.

– و ثانيهما غلبة وقوع هذه الظاهرة في الأفعال فيما تم التمثيل به أو الاستشهاد به في مجمل التراث النحوي، مقارنة بصيغ العربية الأخرى.

و قد تأثر بهذه الحالة الجدلية عدد من العلماء حين تعرضوا لمفهوم الظاهرة، سيرا على نسق صاحب كتاب "الخصائص". حيث جاء حديث كثير من اللغويين عن التضمين يجمع بين عموم الظاهرة و خصوصية التطبيق. بل إن قصر التضمين على الأفعال في العربية– في حد ذاته– حمل جدلا بين مدرستي البصرة و الكوفة[١٠]حول موضع التضمين في ذات الأفعال أم في حروفها. أما ما رجحه كثير من العلماء[١١] فهو أن التضمين ظاهرة لغوية عامة، ليست قصرا على قسم من أقسام الكلم العربي، بل تقع في الأفعال و الحروف و الأسماء، خاصة المصادر و المشتقات.

و على الرغم من أن "النيابة" و "التَّضمين" جاء حضورهما في سياق الكلام لتحسين المعنى و العناية به، لأنَّ كلاهما تغير شكلي يقترن بتغير في المعنى بدلا أو زيادة عنه؛ فإن مصطلحي "النيابة" و "التضمين" حملا عدة قضايا تقترن بترادفهما و تداخلهما دلالة مع عدد من المصطلحات الأخرى نحو البدل، و الإنابة و و التقارض، و التناوب، و التعاقب...إلخ. كذلك ارتباطهما بعدد من العلوم و المعارف المختلفة؛ نحو الشعر و البلاغة و القوافي و الفقه، كل ذلك حمل توترا لخصوصية حضور هذه الظواهر في التراث العربي عند الدخول في نطاق التطبيق و التحليل.

٣. "المصادر" بين النيابة و التضمين في كتاب المجيد للسَفَاقُسِي: دراسة و تحليل لنسق التناظر

٣.١. دلالة المصدر والتَأَرْجَح بين "النيابة" و "التضمين":

تقترن دلالة المصدر Infintive في العربية بما تطرحه دلالة لفظ "صدر" اسمًا كان أو فعلا على السواء. " فالصَّدْر: أَعلى مقدَّمِ كل شيء وأَوَّله، حتى إِنهم ليقولون: صَدْر النهار والليل...وصَدْر الأَمر: أَوّله. وصَدْر كل شيء: أَوّله... قال الليث: المِصْدَرُ أَصل الكلمة التي تَصْدُرُ عنها صَوادِرُ الأَفعال. و تفسيره أَن المصادر كانت أَول الكلام، كقولك الذّهاب و السَّمْع و الحِفْظ، وإِنما صَدَرَتِ الأَفعال عنها، فيقال: ذهب ذهابًا وسمِع سَمْعًا و سَمَاعاً و حَفِظ حِفْظًا."(ابن منظور،١٩٨١،ص ص٢٤١١-٢٤١٣). و هذا التعريف اللغوي يتفق و وجهة مدرسة البصرة في موقفها من أسبقية المصدر على الفعل[٧]، التي أكدها –أيضا– صاحب "الكتاب" في وصف حدّ الأفعال و تقسيمها الزمني و علاقتها بالمصادر بقوله: "الفعل أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، و بنيت لما مضى، و لما يكون، و لم يقع، و ما هو كائن لم ينقطع."(سيبويه،١٩٨٨، ١٢/١). فالمصادر عند سيبويه و البصريين أصل، و الفعل فرع منها.

و إتباعا لما سبق لم ينفض المصدر علاقته بالفعل في تحديده اصطلاحًا عند اللغويين و النحاة، بل كان أساس تحديده و تشكليله. إذ وصف المصدر –اصطلاحًا– بأنه: "اسم يدل على حدثٍ يجري مجرى فعله، بحيث لا تنقص حروفه عن حروف فعله لفظًا أو تقديرًا، أو هو إجمالا" مَا دَلَّ عَلَى الْحَدَثِ لاَ غَيْرُ..." (الجرجاني،١٩٨٧، ص٥٢). و قد فصل ابن السراج في بيان مفهوم المصدر و علاقته بالفعل، مع الإماء ضمنيًّا إلى تعريف سيبويه السابق بقوله:"المصدر اسمٌ كسائر الأسماء إلاّ أنّه معنى غير شخص، و الأفعال مشتقةٌ منه، و إنّما انفصلت عن المصادر بما

تضمنت من معاني الأزمة الثلاثة من تصرفها".(ابن السرَّاج،١٩٨٨، ١٥٩/١). و هذا يؤكد موافقة ابن السراج للبصريين في أصالة المصدر و أسبقيته على الفعل.

إن هذه العلاقة الخاصة التي ربطت المصدر و الفعل تأصيلا و استعمالا في سياق الجملة العربية كان لها أثرها فيما وجهه صاحب الكشاف من تشكيل علاقة التضمين بينهما، حيث"جعل من التضمين ما جاء من مصادر بعض الأفعال على غير قياس حملا للفعل على ما هو بمعناه."(الزمخشري،٢٠٠٧، ١٦٣/٤). أما أوضح صور التضمين للمصدر فتكون في تضمين نظيره أو ما يشاكله. و هي الصورة التي ركز عليها صاحب كتاب البرهان في تحديده لظاهرة التضمين في الأسماء بقوله: " فأما التضمين في الأسماء "فهو أن تضمِّن اسما معنى اسم؛ لإفادة معنى الاسمين جميعا." (الزركشي،٢٠٠٦،ص٨٣٥). أما نيابة المصادر بعضها بعضًا؛ فيدخل في المفهوم العام للنيابة، التي عبر عنها السيوطي بمصطلح "التعويض" بقوله: "و هو إقامة الكلمة مقام الكلمة."(السيوطي،١٩٨٦، ٣٣٧/١). و نيابة المصادر في العربية لها صور محدَّدة و غير شائعة استعمالا، مقارنة بنيابة الحروف أو الأفعال؛ التي تشيع في العربية، و خُصصت لها أبواب عدة في أمهات كتب النحو، تحمل عنوان نيابة الحروف أو تضمينها...إلخ. و مما جاء صورة لتضمين المصدر قول الشاعر(٨):

جَزَعتُ وَلَم أَجزَع مِنَ البَينِ مَجزَعا ... وَعَزَّيتُ قَلبًا بِالكَواعِبِ مولَعا

فكلمة "مَجْزَع" على زنة (مَفْعَل) مصدر ميمي، ناب عن المصدر الصريح "جزع". أي جزعت جزعًا. و لعل نيابة المصدر الميمي —هنا– عن نظيره الصريح تقترن بالانسراح مع ضرب وزن الطويل (مفاعلن)، قبل البحث عن تأويل جمال هذه النيابة مقرونة بملاءمة ورود المصدر الميمي للسياق، إذ يشير إلى دلالة الموضع كما تشير كلمة "القلب" عليه أيضًا.

و من أبرز مَطِايا هذه الظواهر عامة مطاوعة سياق العربية للتعدد لفظا، و ما يجلبه من معان، كما نلحظ في تعدد روايات الأشعار و النصوص و اختلاف اللغات، و براعة العقل العربي في مواءمة تلك التغيرات اللفظية للسياق، مما سوغ شيوع الحمل على المعنى بشكل فاق التقييد، حتى قيل إن "باب الحمل على المعنى بحرٌ لا ينكش، ولا يفتح، ولا يؤبى، ولا يغرَّض، و لا يغضغض..."(ابن جني،١٩٥٢، ٤٣٥/٢). كما أن من أظهرِ ما وطِّد تفشي ظاهرة النيابة في صورة تنوع استعمال لفظ مقام آخر تعدد القراءات القرآنية، و ما يلحق ذلك من تعدد المعاني تعددا للزيادة و الإضافة لا قصدا للتناقض أو الضدية. إذ كل قراءة قد تزيد معنى جديدًا لم تبيِّنه أو تظهره القراءة الأخرى. و يبين ذلك صاحب التحرير و التنوير:"على أنه لا مانع من أن يكون مجيء ألفاظ القرآن على ما يحتمل تلك الوجوه مرادا لله تعالى، ليقرأ القراء بوجوه؛ فتكثر من ذلك المعاني، فيكون وجود الوجهين فأكثر في مختلف القراءات مجزءا عن آيتين فأكثر، وهذا نظير التضمين في استعمال العرب، و نظير التورية و التوجيه في البديع ..."(ابن عاشور،١٩٨٤، ٥٥/١). و لا مفارقة بيِّنة بين أسلوب العربية الراقي و سياق القرآن الكريم الأسمى إلا خصوصية يحويها كتاب الله– ﷻ– جمالا و إعجازا.

٣.٢. المصادر بين النيابة و التضمين في كتاب المُجيد للسَفَاقُسِي: نمطًا و تحليلا

ارتكزت صورتا "النيابة" و "التضمين" بين المصادر فيما بينها في كتاب المجيد في إعراب القرآن المجيد للسَفَاقُسِي على نمطين عامين للعلاقة بين المصادر، ظهرا متفاوتين، حيث غلب توجيه مجمل النماذج نحو "التضمين"؛ بسبب مغايرة المصدر للقياس فيها، مما أتاح لاسم المصدر حضورا في جلّ هذه الصور؛ بسبب طبيعة اسم المصدر، و الميل لعدّه ليس مصدرا أصليًّا، بل هو "نائب عنه، أو صورة مجازية له."(حسن،١٩٧٥، ٢٠٩/٣-٢١٠)؛ بسبب قصره على السماع و اتكائه إجمالا على سياق الاستعمال. و جاءت ظاهرتا النيابة و التضمين للمصادر في كتاب المجيد على النحو الآتي:

٣.٢.١. علاقة المصدر بمصدر نَظير

و جاءت هذه الصورة وحيدة في هذا الجزء من كتاب المجيد، مشيرة إلى حضور خاص لعلاقة النيابة، و إن اعتمدت على تأويل السياق، نحو ما ورد قراءة شاذة لقوله- ﷻ-:﴿**جَزَاء مِّن رَّبِّكَ عَطَاء حِسَابًا**﴾[النبأ: ٣٦] . حيث"قرئ (حَسَنًا) من الحُسن."(السَفَاقُسِي،٢٠٠٨، ص٩٣)، و هي قراءة ابن عباس (ابن خالويه،١٩٣٤، ص١٦٨) حيث قام ما ينوب عن المصدر، و هو (حسن) بتقدير (جزاءً حَسَنًا)[٩] مقام المصدر (حسابا). و على أثر هذه النيابة انتقلت الدلالة من معنى (حسابًا) أي "محاسبة لهم بأعمالهم لله في الدنيا"(القرطبي،٢٠٠٦،٢٤/٤٤) مع تغير في الدلالة، سواء بما ينوب عن المصدر أو بوصفه دون تأويل (عطاء حسنا)؛ أي"كافيًا وافرا شاملا كثيرا"(ابن كثير،١٤،٢٠٠٠/٢٣٥).و كلا التوجيهين يوافقه السياق، و إن كان توجيه الوصف أوقع لتجنب التأويل.

أما قوله- ﷻ-:﴿**الْحَمْدُ للّهِ**﴾[الفاتحة: ٢] .فعلى قراءة النصب لكلمة الحمد، قدَّر بعضهم الناصب فعلا غير مشتق من الحمد، أي: اقرأوا أو الزموا، ثم حذف كما حُذف من نحو: " اللهم ضَبُعًا و ذِئبًا، و تقديره من لفظه أولى بالدلالة عليه.(السَفَاقُسِي،٢٠٠٨، ص٣٧). و على ذلك يكون من قبيل التأويل: الزموا لزوم الحمد لله، أو قولوا قول الحمد لله، و قد حذف المصدر القياسي و ناب محله الحمد. و يعزز ذلك — قياسًا- تجويز السَفَاقُسِي-ذاته- التقدير في قوله- ﷻ-:﴿**لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ**﴾[التين: ٤]، أي أن يكون "في أحسن قَوامِ التقويم، فحذف المضاف.(السَفَاقُسِي،٢٠٠٨ ، ص١٨١). و في هذه النماذج صورة غير مباشرة للنيابة بين المصدر و مصدر نظير له، أو ما ينوب عنه بحمل ما يدل عليه من السياق.

٣.٢.٢. علاقة المصدر باسم المصدر

أما العلاقة بين المصدر و اسم المصدر فكان لها حضورها البارز في عدد من الآيات، و جاء توجيها الغالب نحو التضمين؛ لأن اسم المصدر المستعمل تضمن المصدر الأصلى الذي عرضه السياق بقرينة لفظية و هي استخدام الفعل ، أو معنوية يشير إليها المعنى تأويلا. و من ذلك مجئ التضمين في اسم المصدر (كِذَّابًا) في قوله-ﷻ-:﴿**وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا**﴾[النبأ: ٢٨] بتقدير مصدر محذوف مضمن في فيه. حيث إن المصدر القياسي للفعل السابق (كذّب) يكون على تفعيل، فورد نظيره؛ أي من معنى الفعل دون لفظه (السَفَاقُسِي، ٢٠٠٨، ص ٩١)، و لم يرد قياسه. كذلك ذكر السَفَاقُسِي تجويز الزمخشري في الموضع نفسه أن يكون المصدر (كِذَّابًا) بمعنى (المكاذبة)، أي و كذبوا بآياتنا فكاذبوا

مكاذبة. و كلا التوجيهين يحمل تضمينا لاسم المصدر (كذابا)، الذي خالف بنية المصدر القياسي المستنتج من السياق. و على القياس السابق –نفسه– جاء تضمين اسم المصدر(عَذَاب) في قوله–ﷻ–:﴿**فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُعَذِّبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ**﴾[الفجر: ٢٥] .حيث إن المصدر (عذاب) وضع موضع تعذيب (السَفَاقُسِي،٢٠٠٨، ص١٥٥). و إن كان هناك خلاف بين البصريين و الكوفيين في عمل ما وضع لغير المصدر عمل المصدر، نحو اسم المصدر. "حيث لا يجيز البصريون عمله، و يتأولون ما جاء منه على إضمار فِعل يدل عليه اللفظ."(الأندلسي،١٩٩٣، ٨/ ٤٦٧). أما الكوفيون فيجيزونه على قياس المصدر الأصلي. و يبدو أن البصريين يعمدون إلى التمييز التام بين المصدر و اسم المصدر في استقلال كل منهما بفعله، و من ثمَّ فعمل كل منهما مغاير لعمل الآخر عند الاستغناء أو الحذف، فلا ينوب أحدهما عملا عن الآخر. أما وجهة الكوفيين مبنية على أن كلا من المصدر و ما ينوب عنه مشاكل للآخر في الفعل أو ما يتضمنه من معنى الفعل فيعمل عمله دون تقييد بينهما.

و من أوجه التضمين التي سارت على الأمر – نفسه– استعمال اسم المصدر (غَرْقًا) في قوله–ﷻ–:﴿**وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا**﴾[النازعات: ١] متضمنًا صيغة مصدر آخر على المعنى، "و هو مصدر محذوف الزيادة؛ أي إغراقًا" (العكبري، ١٩٧٦، ص ١٢٦٩)، و لم يخالفه السَفَاقُسِي في تضمينه هذا. (السَفَاقُسِي، ٢٠٠٨، ص ٩٧). و كذلك وافق السَفَاقُسِي المبرد في تضمين اسم المصدر (نَكَالَ) صيغة مصدر آخر بناء على المعنى، بإضمار فعل من لفظه؛ أي (نكَّل نكالا)، و ذلك في قوله–ﷻ–:﴿**فَأَخَذَهُ اللَّهُ نَكَالَ الْآخِرَةِ وَالْأُولَى**﴾[النازعات: ٢٥] . و النكال بمعنى التنكيل، كالسلام بمعنى التسليم."(السَفَاقُسِي، ٢٠٠٨، ص ٩٩).

أما صورة التضمين التي اعتمد فيه المصدر المضمَّن على تأويل الفعل دون لفظه؛ فعليها جاء قوله– ﷻ–:﴿ **مَتَاعًا لَّكُمْ وَلِأَنْعَامِكُمْ** ﴾ [النازعات: ٣٣] .حيث تضمَّن اسم المصدر (مَتَاعًا) صيغة مصدر مناظر، بالنصب على المصدر؛ أي متَّعكم. و اسم المصدر (متاعًا) المشاكل للمصدره الأصلي واقع موقع تمتيع (السَفَاقُسِي، ٢٠٠٨، ص ١٠٠). و دلالة السياق و ما ورد عن الفعل في لغة العرب هو ما وجَّه تأويل المصدر هذه الوجهة؛ ليكون المتاع تمتيعًا بالمعنى.

٤. "النيابة" و "التضمين" في المشتقات و تعدد صورها: دراسة و تحليل في كتاب المجيد للسَفَاقُسِي

٤.١. المشتق بين الدلالة و الاتساع:

إن لفظ "مشتق" يعد مصدرا ميميًّا من الفعل الثلاثي شقَقَ. واشْتِقاقُ الشيء: بُنْيانُه من المرتَجَل.(الجوهريّ، ١٩٩٠، ٤/١٥٠٢-١٥٠٣). "و اشْتِقاقُ الكلام: الأَخذُ فيه يمينًا و شمالا. و اشْتِقاقُ الحرف من الحرف: أَخْذُه منه."(ابن منظور،١٩٨١، ص٢٣٠٢). و قد عرض عدد من العلماء حقيقة هذه الظاهرة في العربية و وذيوعها في كتبهم، فقد أوردها صاحب كتاب"الصاحبي في فقه اللغة" في: "باب القول على لغة العرب: هل لها قياس، و هل يشتق بعض الكلام من بعض؟ كما جاء قوله فيها: "أَجْمَعَ أَهْلُ اللُّغَةِ إِلاَّ مَنْ شَذَّ مِنْهُمْ أَنَّ لِلُغَةِ الْعَرَبِ قِيَاسًا، و ًأَنَّ الْعَرَبَ تَشْتَقُّ بَعْضَ الْكَلاَمِ مِنْ بَعْضٍ، وَاسْمُ وَ الْجِنُّ مُشْتَقٌّ مِنَ الاِجْتِنَانِ وَ أَنَّ الْجِيمَ وَ النُّونَ تَدُلاَّنِ عَلَى السِّتْرِ، تَقُولُ لِلدِّرْعِ: جُنَّةٌ وَأَجِنَّةُ اللَّيْلِ."(ابن فارس،١٩٩٧، ص٣٥). والاشتقاق في العربية نهج أو إجراء لغوي صرفي، يقوم على أمر "نزع

لفظٍ من آخر، بشرط مناسبتهما معنًى تركيبا، ومغايرتهما في الصيغة."(الجرجاني،٢٠٠٣، ص٣١). و كل هذه التعريفات تكاد تتفق بيانا حول غاية الاشتقاق بوصفه وسيلة رئيسة في العربية لزيادة معجمها.

أما صور المشتقات بين الاختلاف و الاتفاق في الصرف العربي فترتبط بعاملين: أولهما مفهوم الاشتقاق و غايته، و ثانيهما الاتجاه المدرسي. حيث إن فكرة الاشتقاق المرتكزة على تَغْيِيرٍ يستند إلى الحفاظ على الصلة أو القرابة بين اللفظين في المعنى و المبنى تعدُّ منفذا لالحاق كل من الاسم المنسوب و الاسم المصغَّر، لتحقق مفهوم الاشتقاق و غايته فيهما عامة. أما من جهة الاتجاه المدرسي؛ فإنها تحدد دخول (الفعل) بصيغِه الزمنيَّة الثلاث في مسار المشتقات من تنحيتها. فوفق المذهب البصري – و هو وجهة البحث-: المصدر أصل و الفعل فرع؛ فيدخل الفعل حيز المشتقات. أما مخالفة الكوفيين لذلك فإنها تنحِّي الفعل من الاندراج وسط المشتقات، و إتباعًا تقل صورها العامة. و يشيع عند اللغويين و العلماء أن المشتقات[١٢] عامة من "الأسماء المتصلة بالأفعال."(الزمخشري،٢٠٠٤، ص٢١٥). وهي ثمانية: اسْمُ الْفَاعِلِ، وَصِيَغُ الْمُبَالَغَةِ، وَاسْمُ الْمَفْعُولِ، وَالصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ، وَاسْمُ التَّفْضِيلِ، وَ اسْمَا الزَّمَانِ وَ الْمَكَان، وَاسْمُ الْآلَةِ. و على ذلك تكون بذلك الصورة العامة للمشتقات في العربية تشمل –إجمالا- ثلاثة عشر صيغة. المتفق عليها ثمانية، و إن كان يقصر أكثر الاهتمام بعدد منها و ليس كليتها.

٤.٢. صور "النيابة" و "التضمين" في المشتقات في كتاب المُجيد للسَفَاقُسِي: دراسة و تحليل

تعددت صور النيابة و التضمين في المشتقات في كتاب المجيد للسَفَاقُسِي إلى عدة محاور، يمثل كل محور منها مسارا للعلاقة بين المشتقين. و برز حضور (اسم الفاعل) و (صيغة المبالغة) حضورا لافتا في هذه المحاور، التي جاءت على النحو الآتي:

٤.٢.١. علاقة (فعل) بـ(فعل)
٤.٢.٢. علاقة (اسم الفاعل) بـ (اسم المفعول)
٤.٢.٣. علاقة (اسم الفاعل) بـ (صيغة مبالغة)
٤.٢.٤. علاقة (اسم الفاعل) بـ (فعل)
٤.٢.٥. علاقة (صيغة مبالغة) بـ (صيغة مبالغة)
٤.٢.٦. علاقة (صيغة مبالغة) بـ (اسم فاعل)
٤.٢.٧. علاقة (صيغة مبالغة) بـ (اسم مفعول)
٤.٢.٨. علاقة (صيغة مبالغة) بـ (اسم المكان)

٤.٢.١. علاقة (فعل) بـ(فعل) و توظيف القراءات القرآنية في كتاب المُجيد للسَفَاقُسِي

أما علاقة (فعل) بـ(فعل) في كتاب المجيد للسَفَاقُسِي ففيها نقاط عدة، يجدر التوقف عندها و إدراك أثرها في تشكيل مسار هذه العلاقة في ظل ظاهرتي "النيابة" و "التضمين"، كما أن لها وقعها في بقية صور العلاقات الأخرى بين المشتقات، و تتمثل فيما يأتي:

– تميز علاقة الفعل بنظيره في كتب إعراب القرآن عامة — و منها المجيد – و شيوعها البارز على أثر تعدد القراءات القرآنية من جانب، و تغير تأويل بعض الآيات من جانب آخر.

– تعد القراءات القرآنية مُشكِّلا رئيسًا في حضور كلتا الظاهرتين عامة، و النيابة أخصُّ. و لذلك يمكن وصف جلِّ القراءات القرآنية بأنها حالة من النيابة بين العناصر صوتيًّا و صرفيًّا و نحويًّا.

– تأرجح حضور الشواهد بين "النيابة" و "التضمين" في كتاب المجيد للسَفَاقُسِي. فلم تسر على حذو واحد، و هو من لطافة السياق و جمالياته.

– بروز أثر الوجه الإعرابي في توجيه الشاهد نحو "النيابة" أو "التضمين" في عدد من الحالات.

ففي قوله–ﷻ–:﴿**وَفُتِحَتِ السَّمَاء فَكَانَتْ أَبْوَابًا**﴾[النبأ: ١٩] "قرأ الجمهور بالتشديد، أي فُتِّحَتِ السماءُ، و الكوفيون بالتخفيف."(السَفَاقُسِي، ٢٠٠٨، ص ٨٨). و على الرغم من أن تضعيف الفعل من سبل تعديته في بعض الأفعال، خاصة المتعدي بناء، إذ ليس التضعيف إلا جلب مفعول لم يكن موجودا أو الإشارة إليه؛ فإن نيابة المضعف— هنا– عن المخفف لم تؤثر في نقل حالته بسبب بناء الفعل لما لم يسم فاعله، و دلالة السياق مستقرة تقتضى الإشارة عن عرض الحدث المعلوم إلى محدثه أو القائم به. و على الأمر نفسه جاء قوله–ﷻ–:﴿**وَبُرِّزَتِ الْجَحِيمُ لِمَن يَرَى**﴾[النازعات: ٣٦] .فقد قرأ عكرمة (بُرِّزَتِ) مبنيا للفاعل مخففًا، و (يرى) بالتاء."(الحلبي،١٩٨٦، ٦٨١/١٠). وبهذه النيابة جاء الانتقال من التضعيف إلى التخفيف و من البناء للمفعول إلى البناء للفاعل، حاملا دلالة سياق و مشهد أقل شدة، حيث التشديد يشير إلى أن الجحيم تم استحضارها بقوة فـ"أُظهرت للناس فرآها الناس عَيانًا (ابن كثير،٢٠٠٠، ٢٤٥/١٤). أما التخفيف فيزداد توافقًا مع سياق المشهد لمن قرأ (يرى) بالتاء،"فيجوز أن يكون تاء خطاب للرسول (ﷺ)، و أن تكون تاء تأنيث لـ"الجحيم".(السَفَاقُسِي، ٢٠٠٨، ص ١٠١). و كل لا يتنقض مع مجرى السياق. و بذلك تكون نيابة الفعل بتاء حملت تضمينا للفاعل و المخاطب، و تعددا في تحديد المقصود به. و قد برز ذلك أكثر وضوحًا في قراءة قوله–ﷻ–:﴿**وَإِذَا الْمَوْؤُودَةُ سُئِلَتْ**﴾[التكوير: ٨] .فقد قرأ مجاهد (سَألت) مبنيا للفاعل." (السَفَاقُسِي، ٢٠٠٨، ص ١١٠). و هو التفات سياقي لطيف، حملته نيابة الفعل المبني للفاعل، إذ "هو أبلغ من سؤالها عن قتلها؛ لأن هذا مما لا يصح إلا بذنب، فبأي ذنب كان ذلك، فإذا ظهر أنه لا ذنب لها، كان أعظم في البلية و ظهور الحجة على قاتلها."(القرطبي،٢٠٠٦، ١٠٤/٢٢). و هذا يكشف أن تعدد القراءة قد ينقل المعنى من حالة العموم إلى حالة الخصوص، مع إيراد تفاصيل حملها هذا التغيير لم تكن بينة في قراءة عن نظيرتها. و كذلك لكل قراءة مع جمالها و محتواها حكمة تزينها، بما في ذلك العموم —نفسه– عندما تنزع القراءة إليه.

و من نماذج النيابة التي تجمع تناسبًا لفظيًّا مع دلالة خاصة، تلوِّح لحكم فقهي أو أمر تشريعي قراءة الفعل (قُتِلَتْ)، في قوله–ﷻ–:﴿ **بِأَيِّ ذَنبٍ قُتِلَتْ**﴾ [التكوير: ٩] . حيث قرأ أبو جعفر بتشديد تاء (قتِّلَتْ) ؛ لأن "الموءودة — عند صاحب المُجيد– اسم جنس؛ فناسب التكثير باعتبار الأشخاص."(السَفَاقُسِي، ٢٠٠٨، ص ١١٠). و حقيقتها أنها ليست اسم جنس، بل هي صيغة اسم مفعول تضمنت دلالة اسم الجنس. و فيه دليل بيِّن على أن أطفال المشركين لا

يعذبون، و على أن التعذيب لا يستحق إلا بذنب."(القرطبي،٢٠٠٦، ١٠٤/٢٢)؛ لأنهم يدخلون في جنس كل موءودة وقع لها الفعل.

أما علاقة تضمين فعل بنظيره؛ فرصدت في قوله-ﷻ-:﴿**الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ**﴾[الانفطار: ٧] .حيث يتضمن الفعل (عدَلك) دلالة إضافية بقراءة التشديد (عدَّلك) عن نافع و ابن كثير و أبو عمرو و ابن عامر (المحتسب، ١٩٩٤، ٣٥٣/٢). فمع دلالته العامة، التي تعني صيرك معتدلا منتصب القامة، يتضمن الفعل معنى (غيَّر) و (صرف عن) أي صرفك عن الخلقة المكروهة."(السَفَاقُسِي، ٢٠٠٨، ص ١١٤). فجمع الفعل (عدل) بين دلالة الاعتدال و التغيير. إذ إن "قراءة التخفيف إما أن تكون كقراءة التشديد، أي عدل بعض أعضائك ببعض حتى اعتدلت، و إما أن يكون معناه فصرفك . يقال: عدله عن الطريق: أي عدلك عن خلقة غيرك إلى خلقة حسنة مفارقة لسائر الخلق، أو فعدلك إلى بعض الأشكال و الهيئات."(الأندلسي،١٩٩٣، ٤٢٨/٨). و على الرغم اختلاف المعنيين "الاعتدال" و "التغيير"؛ فبينها تقارب يكشفه الفعل (قوّم) بمعنى حسن أو غير في قوله-ﷻ-:﴿ **لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ**﴾[التين: ٤] .

و يظهر أثر التوجيه الإعرابي في تضمين معنى الفعل في قوله-ﷻ-:﴿**لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ** ﴾[البينة: ١] ،حيث إن صيغة (مُنفَكِّين) وجهت بين التام و النقصان. فهي على حال التمام اسم الفاعل من الفعل (انفك)؛ أي انحلَّ عما هو عليه، و يكون سياق الآية أن أهل الكفر لن ينصرفوا و يتركوا ما هم عليهم حتى تأتيهم بينة أو رسول." وقال بعض النحاة : هي الناقصة ، و يقدر منفكين: عارفين أمر محمد(ﷺ)، أو نحو هذا، وخبر كان و أخواتها لا يجوز حذفه لا اقتصارا ولا اختصارا."(الأندلسي،١٩٩٣، ٤٩٥/٨)، و قد أيده صاحب المُجيد في هذا الرأي.(السَفَاقُسِي، ٢٠٠٨، ص ١٩٠). فعلى الرغم من أن اسم الفاعل (مُنفَكِّين) قد يتضمن دلالة النقصان فإن العلة النحوية قد تؤثر في هذا، و تحول دون تضمن معنى آخر. و إن كان دلالة السياق عاملا معضدا لتحديد تضمن الصيغة لهاتين الحالتين. فحالة النقصان للكلمة تستوجب اشتمالها على نفي (لفظا أو تقديرا) ليلحق فعل الوصف في (منفكين) بحالة النسخ لبقية أفعاله؛ و من ثمَّ قد يحمل السياق اجتماع نفيين، و هو نقض للمعنى لا يجيزه السياق.

٤.٢.٢. علاقة (اسم الفاعل) بـ (اسم المفعول) و التضمين في كتاب المُجيد للسَفَاقُسِي

تعد علاقة (اسم الفاعل) بـ(اسم المفعول) من أبرز صور التضمين في التراث العربي عامة، لجمال وقعها و قابلية تأويلها عند العلماء. و دعم ذلك عندهم تناثر شواهدها في مصادر اللغة شعر و نثرا. فمما ورد في أشعار شعراء العرب قول أحدهم(١٣):

إنّ البَلِيَّة مَنْ يُمِلُّ حديثه فانْشحْ فُؤادَكَ مِنْ حَدِيثِ الوَامِقِ

و كذلك برزت هذه العلاقة في البيت المشهور للحطيئة، الذي يشيع استدلالا على ظاهرة التضمين بقوله:

دَعِ الْمَكَارِمَ لاَ تَرْحَلْ لِبَغْيِهَا وَ اقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي(١٤)

ففي البيت الأول تتضمنت صيغة اسم الفاعل "الوَامِق" دلالة "الموموق"، أي المحبب للنفس. و بينها دلالة اتفاق بمعنى المحب، الذي يُحبُّ أو يُحّبُّ. أما قول الحطئية (الطَّاعِم الكَاسِيّ) فالسياق يوجهها نحو دلالة مناقضة لاستعمال الكلمة، فيقصد بالوصف السخرية، إذ إن المقصود بهما ليس ظاهر الصيغة، بل ما تتضمنه بمعنى "المطعوم المكسيّ"، أي الذي يُطعم و يَقبل أخذ الكساء. فالتضمين بيِّن لاختلاف ظاهر اللفظ عن حقيقة استعماله. و هي إشارة لوشائج العلاقة المتصلة مع الشق البلاغي لظاهرة التضمين؛ مما يستلزم مزيدا من الاستقصاء لبيان الفوارق و عناصر الترابط، فقد يحمل التضمين في هذه المشتقات في بعض الحالات ما تحمله دلالة التورية في المعنى.

و من شواهد ذلك عند السَفَاقُسِي تضمين اسم الفاعل (الْحَافِرَة) في قوله-ﷻ-:﴿**يَقُولُونَ أَئِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ**﴾[النازعات: ١٠] "بمعنى مفعولة"(السَفَاقُسِي، ٢٠٠٨، ص ٩٨)؛ أي محفورة مرعاة لسياق المقام. فهي إشارة إلى استفسار هؤلاء العصاة عن رجعتهم من حيث جاءوا، و رمز لهذا الموضع بتلك الحافرة، وهي الأرض المحفورة التي تحفر فيها القبور. و إن كان تأويل حرف الجر (في) يمكن أن يؤثر في توجيه معنى الحافرة، بمعنى النار، أي مردودون في النار التي ستحفر لهم. أو محاسبون في قبورهم، أو يكون معناها بمعنى (من) بمعنى الخروج من القبور للبعث. و كل تاويلات المعنى المقيَّدة بمعن الفعل (ردّ) أو دلالة الحرف (في) تشير إلى معنى الموضع الذي يقع فيه الحفر.

و على ذلك –أيضا– جاء تضمين لفظ(**دَافِق**) قوله-ﷻ-:﴿**خُلِقَ مِن مَّاء دَافِقٍ**﴾ [الطارق: ٦] .حيث قيلفيه أنه " بمعنى مدفوق."(السَفَاقُسِي، ٢٠٠٨، ص١٣٣) .و في المحرر الوجيز جرى توجيه كلمة فعل الوصف (دافق) ليحتمل التضمين و عدمه، بالقول:"و الدفق: دفع الماء بعضه ببعض، تدفق الوادي و السيل إذا جاء يركب بعضه بعضًا. و يصح أن يكون الماء دافقًا؛ لأن بعضه يدفع بعضًا، فمنه دافق ومنه مدفوق."(ابن عطية،٢٠٠١، ٤٦٥/٥) . و رد هذا التوجيه صاحب تفسير البحر المحيط، و راه خارجا عما ورد عن العرب في تعدي فعل هذا الوصف، بقوله: "وركب قوله هذا على تدفق، وتدفق لازم دفقته فتدفق، نحو : كسرته فتكسر، ودفق ليس في اللغة معناه ما فسر من قوله: والدفق دفع الماء بعضه ببعض، بل المحفوظ أنه الصبُّ. "(الأندلسي، ١٩٩٣، ٤٤٩/٨). و أوّل صاحب التبيان دلالة الفعل على المعنى؛ لأن اندفق الماء بمعنى نزل."(العكبري،١٩٧٦، ١٢٨١/٢). و التضمين أولى و أظهر مناسبة للسياق من تلك التأويلات لمعنى فعل الوصف (دافق).

و على الرغم مما عرضه السَفَاقُسِي من بعض صور التضمين و ما فيها من آراء فلم يعلق على بعض الصور، التي قد تحتمل تضمينًا ظاهرا، نحو (راضية) في قوله-ﷻ-:﴿ **فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ**﴾ [القارعة: ٧] . فالتضمين فيها أبين من غيرها، و هو شائع عن بعض العرب" فلأهل الحجاز أفعل لهذا من غيرهم، أن يجعلوا المفعول فاعلا إذا كان فى مذهب نعت، كقول العرب: هذا سرٌّ كاتم، و همٌّ ناصبٌ، و ليلٌ نائمٌ، و عيشةٌ راضيةٌ."(الفراء، ١٩٨٣، ٢٥٥/٢). و لعل ذلك يعود – عنده– لورودها في سورة الحاقة بالمعنى نفسه في قوله-ﷻ-:﴿ **فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ**﴾ [الحاقة: ٢١] مع الاكتفاء بالتنويه إلى تعليق صاحب التبيان عليها، الذي سار على آرائه في جلّ مع عرض من قضايا. في المقابل ذلك مال السَفَاقُسِي إلى الافتراض و التأويل في قابلية تضمن صيغة اسم الفاعل "**مُصَيْطِر**" في قوله-ﷻ-:﴿ **لَّسْتَ عَلَيْهِم**

بِمُصَيْطِرٍ﴾ [الغاشية: ٢٢] "حيث قرأ حفص بالسين."(الأندلسي، ١٩٩٣، ٤٥٩/٨). فتصير الكلمة اسم فاعل من الفعل سيطر على زنة (فيعل) و الياء إلحاقًا."و قيل: ليس في كلامهم على هذا الوزن إلا مسيطِر، و مهيمِن، و مبيطِر، و مبيقِر أسماء فاعلين من سيطَر ، و هيمَنَ، و بيطَر، و بيقَر. و جاء: مُجيمر اسم واد، و مديبِر. و يمكن أن يكون أصلهما مدبِر و مُجْمِر، فصغِّرا." (السَفَاقُسِي، ٢٠٠٨، ص١٤٥). و إشارة السَفَاقُسِي إلى ذلك تعني قياس مُسَيْطِر على مُجَيْمِر تصغيرا، أي أنها تصغير " مُسْطِر. وفق هذا التأويل، و أسطر في اللغة تعني إما أخطأ القراءة أو تجاوز السطر. (الزبيدي،٢٠٠١، ٢٧/١٢) مما يعنى أن إشارة السَفَاقُسِي تشير إلى احتمال تضمين كلمة مسيطر لمعنيين، و في ذلك التأويل مجاوزة لدلالة السياق و تأويل بعيد عن ظاهر النص.

٤.٢.٣. علاقة (اسم الفاعل) بـ (صيغة مبالغة) في كتاب المُجيد للسَفَاقُسِي

وردت عدة شواهد لعلاقة صيغة (اسم الفاعل) بـ (صيغة مبالغة) في كتاب المُجيد للسَفَاقُسِي، تدور بين النيابة و التضمين بين الصيغتين. و إن نحا أغلبها نحو النيابة بسبب الارتكاز على تعدد القراءات القرآنية، التي تحمل نيابة بعض المشتقات عن بعضها، و في صدارتها ما وقع بين اسم الفاعل و صيغ المبالغة. فهذا التحول من أبرز صور نيابة المشتقات أو تضمينها التي وردت لها شواهد عدة في كتاب الله عامة؛ للتقارب في المعنى بينهما إذ كل منهما يشير إلى محدث الحدث أو الموصوف به، مع تميز صيغة المبالغة بدلالة التكثير و التكرار في الفعل. و مما ورد عند السَفَاقُسِي على هذا النسق نيابة صيغة المبالغة (**مَلِك**) في قوله-ﷻ-:﴿ **مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ**﴾[الفاتحة: ٤] عن اسم الفاعل (**مالِك**) على قراءة من كسر اللام و خفض الكاف "و هي أخصُّ من (مالك) و أمدح؛ لأنه قد يكون المالك غير مَلِك، و لا يكون المِلك إلا مالك."(ابن خالويه،١٩٩٢، ٤٧/١). و مجئ (**مَلِك**) كثير في كلام العرب و أشعارهم ، و هي قياسية على وزن (فعِل) (السَفَاقُسِي، ٢٠٠٨، ص ٤١).كذلك جاء على ذلك نيابة كل من صيغة المبالغة (**مَليك**) و (**ملَّاك**) عن اسم الفاعل (**مالِك**). "فقرأ أُبيّ (**مَليك**) و بعضهم (ملَّاك) بتشديد اللام، و كلاهما محول من مالك للمبالغة."(السَفَاقُسِي، ٢٠٠٨، ص ٤٥).

و على ذلك جاء نيابة صيغة المبالغة (فَعِل) في (**لَبِثين**) نيابة عن اسم الفاعل (**لَابِثِينَ**) في قوله-ﷻ-:﴿ **لَابِثِينَ فِيهَا أَحْقَابًا** ﴾ [النبأ: ٢٣]، و هي حال من الطاغين.(السَفَاقُسِي، ٢٠٠٨، ص ٨٩). حيث قرأ حمزة –وحده- بلا ألف، مثل فرحين و فرهين. و قرا الباقون: (**لَابِثِينَ**) بألف، و هو الاختيار؛ لأنه اسم فاعل من لبِث يلْبَث فهو لابث. و حجة حمزة أن جعله كطَمِع و طامع. و اللبث: البطؤ." (ابن خالويه،١٩٩٢، ٤٣١/٢) أي أن الله أبطأ في تغيير حالتهم هذه فهم باقون فيها طويلا.

و تكرر الأمر –نفسه- في عدة نماذج، أوردها السَفَاقُسِي في كتابه المجيد في هذا الجزء الثلاثين، تقوم على نيابة صيغة المبالغة عن اسم الفاعل بسقوط ألفه قراءة، و نحو ذلك ما يأتي:

١- نيابة صيغة المبالغة (فَكِهِين) عن اسم الفاعل (فاكهين) في قوله-ﷻ-:﴿ **وَإِذَا انقَلَبُواْ إِلَى أَهْلِهِمُ انقَلَبُواْ فَكِهِينَ**﴾[المطففين: ٣١]. "فقرأ الجمهور بألف و حفص بغير ألف."(السَفَاقُسِي، ٢٠٠٨، ص ١٢٢).

٢- نيابة صيغة المبالغة (فَعِل) في (**شَنِئَكَ**) عن اسم الفاعل (**شَانِئَكَ**) في قوله-ﷻ-:﴿**إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ**﴾[الكوثر: ٣]. و هي عن ابن عباس. فيجوز أن يكون مبنيا على (فَعِل)، و أضيف إلى المفعول من نسبٍ، إن كان بمعنى الحال و الاستقبال." (السَفَاقُسِي، ٢٠٠٨، ص ٢٢٢).

أما صورة التضمين بين اسم الفاعل و صيغة المبالغة فأقرب ما أوّله السَفَاقُسِي نموذجًا لهذه العلاقة فهو ما ورد في صيغة (**المُستَقِيم**) في قوله-ﷻ-:﴿**اهدِنَا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ** ﴾ [الفاتحة: ٦] .حيث إن وصف الفعل السداسي اسْتَقَام يَسْتَقِيمُ هو مُستقِيمٌ . فقد أجاز صاحب التبيان أن يكون هنا بمعنى **القويم** أو **القائم**؛ أي الثابت." (العكبري، ١٩٧٦، ١/ ٨). و هو بذلك يشير إلى قابلية تضمين صيغة اسم الفاعل صيغة المبالغة من الفعل نفسه، و هو ما وافقه فيه صاحب المجيد. (السَفَاقُسِي، ٢٠٠٨، ص ٥٢). ارتكازا على التقارب الدلالي بين الصيغتين. فكلتاهما تعني الطريق المستقيم الواضح، الذي لا اعوجاج فيه.

٤.٢.٤. علاقة (اسم الفاعل) بـ (فعل) في كتاب المُجيد للسَفَاقُسِي

و من الصور النادرة، التي أوردها السَفَاقُسِي في كتابه المجيد لنيابة (الفعل) عن اسم فاعله ما ورد في قوله -ﷻ-: ﴿**مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ**﴾[الفاتحة: ٤] و ذلك بنيابة صيغة الفعل الماضي (مَلَكَ) عن قراءة لأبي حيوة، نسبها السَفَاقُسِي له، ولكن القراءة وردت في مختصر شواذ القراءات منسوبة لأنس بن مالك على صورة الفعل الماضي.(ابن خالويه،١٩٣٤، ص٩)، و (اليوم) منصوب على المفعولية (السَفَاقُسِي، ٢٠٠٨، ص ٤٤). و نصبها على دلالة الماضي و ليس الظرفية إشارة إلى سياق الموقف المرتبط بيوم معلوم، و هو يوم القيامة و الحساب.

٤.٢.٥. علاقة (صيغة مبالغة) بـ (صيغة مبالغة) في كتاب المُجيد للسَفَاقُسِي

و إتباعا لما ورد سابقا من خصوصية بعض النماذج التي ذكرها صاحب المجيد، و تظهر أثر القراءة القرآنية في نيابة مشتق عن نظيره مع تغير في الدلالة و اتفاق في وزن الصيغة ما جاء في كلمة (بضنين) في قوله-ﷻ-:﴿**وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ**﴾ [التكوير: ٢٤] . "حيث قرأها كل من ابن كثير و أبو عمرو و الكسائي بالظاء؛ أي بمتهم. و الباقون بالضاد؛ أي ببخيل." (السَفَاقُسِي، ٢٠٠٨، ص ١١٢). و كلا اللفظين يشير إلى تنزيه النبي (ﷺ)." أي: و ما محمد على ما أنزله الله-ﷻ- إليه بظنين أي : بمتهم. ومنهم من قرأها بالضاد أي : ببخيل بل يبذله لكل أحد (ابن كثير، ٢٠٠٠، ٢٧١/١٤). و هذه علاقة خاصة بين الكلمتين، اللتين تغير فيهما نطق أولهما، إذ انقلبت الضاد ظاء. و على الرغم من شيوع هذا السلوك اللغوي في عدة مناطق يستشري فيها هذا القلب الصوتي؛ فإن هذا القلب ليس قياسيًّا في القرآن الكريم بقراءاته المختلفة. فوروده في هذه الكلمة ليس قراءة شائعة، و إن شاع على لسان كثير من الناس. فالحرفان مختلفان مخرجا و خصائص، و من ثم فقَلْبُ الضادِ ظاءً — في غير ما ورد قراءة – قد يؤدِّي إلي تغيُّر المعنى، كما بيَّن أثر ذلك ذلك صاحب كتاب التمهيد بقوله:"منهُم مَن يَجعلُه ظاءً مطلقًا؛ لأنَّه يشارك الظاء في صفاتها كلها، ويزيد عليها بالاستطالة. فلولا الاستِطالةُ واختلافُ المخْرَجَيْنِ لكانتْ ظاءً. وهم أكثَرُ الشاميِّين وبعضُ أهل المشرق، و هذا لا يجوز في كلام الله تعالى. إذ لو قلنا (**الضَّالِّين**) بالظَّاء كان معناه: الدائمين، و هذا خلافُ مُرادِ الله تعالى، و هو مبطل للصلاة؛ لأنَّ

الضَّلال بالضاد هو ضِدُّ الهُدَى، كقوله -تعالى-:﴿**ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلاَّ إِيَّاهُ** ﴾ [الإسراء: ٦٧] ، و﴿**وَلا الضَّالِّينَ** ﴾ [الفاتحة: ٧] ، ونحوه. و بالظَّاء هو الدَّوام، كقوله –تعالى-:﴿**ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا** ﴾ [النحل: ٥٨] "(ابن الجزري، ٢٠٠١، ص١٤٠).

٤.٢.٦. علاقة (صيغة مبالغة) بـ (اسم فاعل) في كتاب المُجيد للسَفَاقُسِي

إذا كانت علاقة اسم الفاعل بصيغة المبالغة يغلب عليها الاتكاء على القراءات القرآنية مع نزوع نحو النيابة بين الصيغتين إجمالا؛ فإن الأمر لم يتغير كثيرا في علاقة صيغة المبالغة باسم الفاعل خلا زيادة الألف على المبالغة. و من ذلك نيابة اسم الفاعل عن صيغة المبالغة (نَّخِرَةً) في قوله-ﷻ-:﴿ **أَئِذَا كُنَّا عِظَامًا نَّخِرَةً**﴾[النازعات: ١١] "في قراءة حمزة و الكسائي ؛ أي بالألف، و الباقون بغير ألف."(السَفَاقُسِي، ٢٠٠٨، ص ٩٨) أي ناخرة، و هي التي أصابها النخر، وناخِرَةٌ من العِظام و نحوها المجوفة التي فيها ثُقْبة، و هي البالية المفتتة. و إن كان ظاهرة استعمال صيغة المبالغة نخرة أكثر وقعًا في وصف استفهام هؤلاء المكذبين المنكرين للبعث، إذ تتوافق المبالغة مع كثرة السخرية و شدة الإنكار. فإن نيابة اسم الفاعل بما يتضمنه من الإشارة إلى حال العظام لا يبتعد عن دلالة السياق العامة، فالنخر يشير على سوء حالة العظم و قدمه إجمالا.

كذلك وردت نيابة اسم الفاعل عن صيغة المبالغة بزيادة الألف قراءة على صيغة المبالغة السماعية (**حُطَمَة**) في قوله-ﷻ-:﴿**كَلَّا لَيُنبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ ۞ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطَمَةُ**﴾[الهمزة:٤-٥] . فقراءة الجمهور"**حُطَمَة**"، و قرأ زيد بن علي[١٥](في الحَاطِمَة) (السَفَاقُسِي، ٢٠٠٨، ص٢١٠). أما صيغة (فعَّالة) القياسية فقد ناب عنها اسم الفاعل في كلمة (حامِلة) في قوله-ﷻ-:﴿**وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ**﴾[المسد: ٤] . فقد قرا الجمهور: (حمَّالةُ) على وزن (فَعَّالة) للمبالغة، مرفوعًا مضافًا إلى الحطب. و قرأ –كذلك – عاصم منصوبًا، و "قرأ أبو قلابة (حَامِلةُ) على وزن (فاعِلة) مرفوعًا مضافًا."(ابن خالويه، ١٩٤٣، ص ١٨٢) . و الرفع في كل ما سبق على الخبرية بصيغة الوصف مخالفة لقراءة النص، التي وردت حالا سد مسد المسند.

أما صورة التضمين في صيغة المبالغة و شمولها على وصف اسم الفاعل؛ فلم يرد في هذا الجزء عند السَفَاقُسِي سوى صيغة فعيل في كلمة (رحيم) في قوله-ﷻ-:﴿ **الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ** ﴾ [الفاتحة: ٣] .حيث تضمنت كلمة (**الرحيم**) اسم الفاعل. فعند صاحب المجيد:"(فعيل)- في هذا الموضع- حوِّل من فاعل للمبالغة."(السَفَاقُسِي، ٢٠٠٨، ص٣٣). أي الراحم. و استخدام صيغة (رحيم) تتناسب و بنية (الرحمن)، إذ جمع التركيب بين صيغتي مبالغة، إحداهما قياسية و الأخرى سماعية مع اختصاص دلالة كل منهما بدلالة كثرة الفعل قدرا أو عددا، أو على جهة الاختصاص في مقابل جهة العموم. إذ إن الجمع بينهما في سياق هو الأكثر ترديدا في مفتتح كل سورة يشير إلى أنهما يجمعان من الجمال الدلالي ما سعى كثير من العلماء المفسرين لكشفه، نحو أنه لا يجوز أن يقال " **الرحمن**" إلا لله، و إنما كان ذلك لأن بناء (فَعْلان) من أبنية ما يبالغ في وصفه.(الزجاج، ١٩٨٨ ،٤٣/١).و قيل: "الرحمن" الذي رحم كافة خلقه. و "الرحيم" خاص في رحمته لعباده

المؤمنين." (الزجاج، ١٩٧٥، ص٢٩). لذلك وصف الحق نبيه-ﷺ- بهذا الوصف بقوله-ﷻ-:﴿**وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا**﴾[الأحزاب: ٤] .

و لعل من ألطفها كشفا لسياق الجمع بين لفظي (الرحمن) و (الرحيم) في سياق واحد و تضمين صيغة (رحيم) فاعل الرحمة ما ورد عن صاحب كتاب"بديع الفوائد" بقوله:"أن الرحمن دال على الصفة القائمة به سبحانه، و الرحيم دال على تعلقها بالمرحوم. فكان الأول للوصف، و الثاني للفعل. فالأول دال على أن الرحمة صفته، و الثاني دال على أنه يرحم خلقه برحمته. لم يجيئ قط (رحمن بهم) فعلم أن الرحمن هو الموصوف بالرحمة، و رحيم هو الراحم برحمته."(ابن قيم،٢٠٠٣، ٤٢/١). كذلك اختصاص تضمين فعيل دون فعلان؛ لأن فعلان لا يتعدي و يُعدَّى فعيل كفاعل، كما حكى صاحب المحكم. و نحو: حفيظ عدُّوه فقالوا: هو حفيظ علمك و علم غيرك. (ابن سيده، ٣،١٩٥٨/٢١٢).

٤.٢.٧. علاقة (صيغة مبالغة) بـ (اسم مفعول) في كتاب المُجيد للسَفَاقُسِي

من صور التضمين النادرة التي وردت في كتاب المجيد للسَفَاقُسِي في الجزء الثلاثين تضمين المبالغة (فعيل) اسم المفعول. و ذلك في لفظ (الأَمِين) في قوله-ﷻ-:﴿**وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ**﴾ [التين: ٣]. فكلمة ﴿**الْأَمِينِ**﴾ فعيل للمبالغة؛ أي أمِن من فيه، و من دخله، و ما فيه من طير و حيوان. أو من أَمُنَ الرجل، بضم الميم، أمانة، فهو أمينٌ، و أمانتُهُ حفظهُ لمن دخله، كما يحفظ الأمين ما يُؤتمن عليه. و يجوز أن يكون بمعنى مفعول؛ أي: المأمون من الغوائل."(السَفَاقُسِي، ٢٠٠٨، ص١٨٠).كما جاء معنى ذلك في قوله-ﷻ-:﴿ **وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْناً**﴾[البقرة:١٢٥]. و أكده ما رواه البخاري مِن حَدِيثِ أَبِي شُرَيْحٍ -رضي اللهُ عنه-: أَنَّ النَّبِيَّ- ﷺ- قال: **إِنَّ مَكَّةَ حَرَّمَهَا اللَّهُ وَلَمْ يُحَرِّمْهَا النَّاسُ، فَلَا يَحِلُّ لِامْرِئٍ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْفِكَ بِهَا دَمًا، وَلَا يَعْضِدَ بِهَا شَجَرَةً، فَإِنْ أَحَدٌ تَرَخَّصَ لِقِتَالِ رَسُولِ اللهِ -ﷺ- فِيهَا فَقُولُوا: إِنَّ اللهَ قَدْ أَذِنَ لِرَسُولِهِ وَلَمْ يَأْذَنْ لَكُمْ، وَإِنَّمَا أَذِنَ لِي فِيهَا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، ثُمَّ عَادَتْ حُرْمَتُهَا الْيَوْمَ كَحُرْمَتِهَا بِالْأَمْسِ وَلْيُبَلِّغْ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ.**[١٦] فالجمع بين دلالة المبالغة و اسم المفعول - إشارة إلى مكة- هو جمع لمعنى الأمن لها في ذاتها بالحفظ لنفسها، و لغيرها بأمر الله. فهي آمنه من أي عدو و حافظة لمن يلوذ بها.

٤.٢.٨. علاقة (صيغة مبالغة) بـ (اسم المكان) في كتاب المُجيد للسَفَاقُسِي

أما عن علاقة صيغة المبالغة باسم المكان في كتاب المُجيد للسَفَاقُسِي فهي صورة نادرة في كتاب الله عامة، و ما جاء منها يدخل في باب تأويل خاص محل خلاف و ترجيح، حيث ورد ذلك في كتاب المجيد في لفظ (**مِرْصَاد**)، الذي ورد في سياق سورتين في الجزء الثلاثين من القرآن الكريم، و لم يرد في غيرهما في كتاب الله(ﷻ)، و قد تعرض السَفَاقُسِي لهما،و هما ما جاء في قوله-ﷻ-:﴿**إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا** ﴾[النبأ:٢١]. و قوله-ﷻ-:﴿**إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ**﴾[الفجر:١٤]. أما ما جاء في (**مِرْصَاد**) سورة (التساؤل) - أي النبأ- عند صاحب المجيد؛ فقد ذكر أنها على زنة "(مِفعال) من الرصد، يستعمل للمذكر و المؤنث بغير تاء، و فيه معنى النسب؛ أي ذات رصد. و كل ما جاء

من الأخبار و الصفات على معنى النسب فيه التكثير و اللزوم."(السَفَاقُسِي، ٢٠٠٨، ص٨٨-٨٩). و هذا الرأي نقله عن صاحب البحر المحيط. (الأندلسي،١٩٩٣، ٨/ ٤٠٥) و وافقه فيه. كما تردد ذلك كثيرا في كتابه. و في التهذيب:"المرصد و المرصاد عند العرب الطريق."(الأزهري،١٩٦٤، ١٢/١٣٧). و هذا التوجيه يشير على تضمن صيغة (مرصاد) دلالة اسم المكان مع دلالتها على المبالغة. فجهنم مكان يرقب الطغاة العصاة و كثير الترصد لهم .

أما ما جاء في كلمة (**مِرْصَادِ**) في سورة الفجر فحدد السَفَاقُسِي صيغتها "بأنها اسم مكان. و نقد توجيه صاحب المحرر الوجيز لها بإجازته ان تكون الكلمة اسم فاعل للمبالغة. ورد صاحب كتاب المجيد هذا الرأي "بأن الباء تمنع من ذلك، و ليس موضع زيادتها."(السَفَاقُسِي، ٢٠٠٨،ص ١٥٢). ولم ينوه السَفَاقُسِي لدلالة المبالغة فيها. أما توجيه صاحب المحرر الوجيز لها و إشارته لاحتمال تضمنها صيغة اسم الفاعل فعلى تقدير "لبالراصد".(ابن عطية،٢٠٠١، ٥/٤٧٩). و يبدو توجيه صاحب المحرر الوجيز لذلك جاء سيرا على سياق علاقة طرفي الإسناد، فالوصف للقائم بالرصد و هو الحق (ﷻ)، فاقتضى المعنى تضمن اسم فاعل عنه.

٥. النتائج و التوصيات

٥.١. نتائج البحث

ختاما..رصد هذا البحث جدلية العلاقة بين ظاهرتي" النيابة" و "التضمين"، اللتين ورد حضورهما لافتا في آيات فاتحة الكتاب و الجزء الثلاثين من القرآن الكريم في كتاب المُجيد في إعراب القرآن المَجيد للسَفَاقُسِي(ت ٧٤٢هـ). و ناقش البحث جدلية العلاقة بين كلتا الظاهرتين سواء ما اقترن بحالة المصادر فيما بينها أو علاقة المشتقات على اختلاف صورها.كما أبرز البحث غلبة النزوع صوب ظاهرة دون أخرى في كل علاقة و بيان عوامل ذلك. و ارتكز البحث على الاستقراء الدقيق لهذه الآيات في هذا الجزء رصدا، ثم الانطلاق تصنيفًا و وصفًا و تحليلا. مما كان عاملا فاعلا في التحقق من طبيعة هذه الجدلية و خصائصها. فجاءت أهم نتائج هذه المحاورة البحثية على النحو الآتي:

أولا: اقتران ظاهرة النيَابَة بحالة الاستخلاف في قيام عنصر مقام آخَر عامة، في مقابل حالة التنوع و التغيير، التي تتسم بها ظاهرة "التَّضمين" بقابليةِ استحضارِ عنصرٍ مع آخر في وجوده.

ثانيًا: لم تقتصركلتا الظاهرتين"النيابة" و"التضمين" على قسم من أقسام الكلم العربي، بل وقعت في الأفعال و الحروف و الأسماء، خاصة المصادر و المشتقات منها في كتاب المجيد للسَفَاقُسِي، و من ثمَّ فهما من الظواهر اللغوية العامة في سياق النصوص العربية؛ مع خصوصيتهما تمثيلا في كتاب الله(ﷻ).

ثالثًا: غلبة توجيه مجمل المصادر في كتاب المجيد للسَفَاقُسِي نحو "التضمين"؛ مما أتاح لاسم المصدر حضورا لافتا في جُلِّ هذه الشواهد التي عرضها السَفَاقُسِي.

رابعًا: تنوع موقف السَفَاقُسِي من توجيهات النحاة و اللغويين بين غلبة الاتفاق و التأييد لبعضهم، نحو ما جاء في تتبعه لآراء العكبري صاحب التبيان، الذي سار على آرائه في جلٍّ مع عرض من قضايا و كذلك أبو حيان. و من وجه مخالف

قلما يتخذ موقف المعارض و الناقد كما ظهر في نقده لتوجيه ابن عطية في محرره لكلمة ﴿بِالْمِرْصَادِ﴾ [الفجر:١٤] على جواز عدها اسم فاعل للمبالغة.

خامسًا: تعددت صور النيابة و التضمين في المشتقات في كتاب المجيد للسَفَاقُسِي إلى عدة مسارات. و جاء مسار علاقة (اسم الفاعل) بـ(صيغة المبالغة) الأبرز و الأكثر تمثيلا بين هذه العلاقات؛ لتقارب الدلالة بينهما. و الاتفاق في الحدث و المحدِث.

سادسًا: نحت علاقة (اسم الفاعل) بـ (صيغة مبالغة) في كتاب المُجيد للسَفَاقُسِي، نحو النيابة في أغلب ما ورد من شواهد؛ بسبب الارتكاز على تعدد القراءات القرآنية، التي تحمل نيابة بعض المشتقات عن بعضها.

سابعًا: لم يعلق السَفَاقُسِي على بعض الصور، التي قد تحتمل تضمينا بيِّنا، نحو (راضية) في قوله-ﷻ-:﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [القارعة: ٧] . في المقابل ذلك نهج السَفَاقُسِي إلى الافتراض و التأويل في قابلية تضمن صيغة اسم الفاعل "مُصَيْطِر" في قوله-ﷻ-:﴿ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ﴾ [الغاشية: ٢٢] . و هو نهج لا يسير مع عموم منهجه في كتاب المُجيد.

٥.٢. التوصيات (رؤية نحو معالجة إشكالية المصطلح في العربية)

في ختام هذه المحاورة و تأسيسًا علي ما تم التوصل إليه من نتائج، يمكن طرح عدد من التوصيات، التي قد تكون لبنة لمشروع علمي أو أطروحة بحثية جديدة تستكمل هذا الجهد، و أهم نقاطها ما يأتي:

- دراسة إشكالية المصطلح في العربية، و اقتراح مشروع لتوحيده أو وضع ضوابط لاستعماله، وفق آليات و منهج محدد.
- زيادة التوجه نحو النزعة الجماعية و المؤسسة و الابتعاد عن النزعات الفردية في وضع معاجم للمصطلحات، تكون محل اتفاق عند الدارسين.
- بحث آفاق حدود التجديد الاصطلاحي و أنساق المعارف المختلفة في العربية.
- الاهتمام بدراسة أثر المصطلحات الخاصة، نحو"النيابة" و "التضمين" و "الحذف" و "التعاقب" في الأحكام الشريعية؛ لأهميتها و آثارها الخطيرة في فهم دلالة الأحكام.

و ختاما.. أسأل الله– ﷻ-التوفيق و السداد فيما طُرح من قضايا حول ظاهرتي "النيابة" و "التضمين" في كتاب المُجيد للسَفَاقُسِي، و أن يكون ما جاء فيه ردءا لكل من يبحث عن فكرة، أو يقصد حلا لمشكل لغوي، و يكون عونًا لفهم كتاب الله(ﷻ) و ما اشتمله من قضايا. و الله ولي التوفيق.

٦. **حواشي البحث:**

(١) لا يقتصر الدرس اللغوي في قضية الاشتقاق و الجمود على الدرس الصرف العربي، و إن امّازت العربية بقوة حضوره، حيث حمل وظيفة عظيمة في زيادة مفردات المعجم العربي. و الاشتقاق نظام شائع في مختلف اللغات. ففي الإنجليزية اسم الفاعل "كاتب" Writer مشتق من "كتب" write . و اسم المفعول "مكتوب" هو written. و في الألمانية اشتق اسم الفاعل (قارئ Leser) و اسم المفعول (مكتوب Lesbar) من الفعل (قرأ lessen) . و لكن هذه اللغات لا تعتمد كثيرا على الاشتقاق في زيادة مفرداتها، بل تولي اهتماما بارزا بظواهر أخرى نحو التركيب بين المفردات. فقد تَفَشَّى في المعجم الألماني مجموعة من الأسماء المركبة ذات الحروف الكثيرة، التي في حقيقتها ليست إلا تركيبا لكلمتين أو أكثر مثل كلمة Hausmeistertätigkeiten؛ أي مدير المنزل أو المبني، و هي حَصِيلَة مجموعة من الأسماء، هي: Haus منزل، Meister سيد، Tätigkeiten أنشطة أو مهام.

(٢) التركيب Composition: عملية ضم شيء إلى شيء حتى يصيرا كالشيء الواحد. و في النحو التركيب نظير ائتلاف الكلم، كما يشير إلى ذلك صاحب الإيضاح بقوله: (الاسم يأتلف مع الاسم، فيكون كلامًا مفيدًا"(الفارسي، ١٩٩٦، ص٧٢). و قيل:"المركب ما تكون من كلمتين فأكثر" (حسن: ١٩٧٥ ،١/٣٠٠).

(٣) النحت Combination: صورة من صور الاختزال التركيبي بين المفردات، حيث إن النحت هو "أن تؤخَذ كلمتان و تنْحَت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعًا بحظ. و الأصل في ذلك ما ذكره الخليل من قولهم: حَيْعَلَ الرجل إذا قال حيَّ على. (ابن فارس،١٩٧٩ ،١/٣٢٨-٣٢٩). و النحت له عدة صور، منها الفعلي (بسمل، حوقل، حسبل) و الاسمي نحو (بُخْتُر، بُرجُد)...إلخ.

(٤) حقق الدكتور حاتم صالح الضامن هذا الجزء الخاص بالبسملة و الفاتحة من كتاب "المجيد في إعراب القرآن المجيد" للسَفَاقُسِي (ت٧٤٢هـ) على مرحلتين: الأولى نشرت في مجلة المورد العراقية، مج ١٧، ع٤، ١٩٨٨، ص ص١٣٥-

١٦٥ ، ثم حقَّق الجزء الثلاثين، و ضم إليه التحقيق السابق في كتاب واحد نشر عام ٢٠٠٨م بإشراف جامعة الشارقة، ثم أعيد نشره بدار ابن الجوزي بالمملكة السعودية عام ٢٠٠٩م.

(٥) السَفَاقُسِي: هو برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم القيسي السَفَاقُسِي٠و نسبته إلى السفاقسى يعود تلك المدينة، التي ولد فيها و هي (سفاقس)، إحدى أكبر مدن تونس، التي تقع على البحر. و كان ميلاده فى حدود (٦٩٧هـ). و كان فقيهًا مالكيًّا. تلقى العلم عن كثيرين، و تتلمذ على يد شيخه أبي حيان الأندلسى. و قد خالفه في مسائل عدة في إعراب القرآن؛ "و قد نقده أبو حيان الأندلسي في إجازته."(التنبكتي، ٢٠٠٠، ٤٢/١). و مال في مذهبه النحوي إلى الاختيار و التوفيق بين آراء البصريين، والكوفيين بما يراه، و إن غلب عليه تأييده البصريين. و على الرغم من كثرة علمه؛ فلم تذكر له كتب التراجم سوى كتاب "المجيد فى إعراب القرآن المجيد"، المسمى بـ:"إعراب القرآن". و "شرح ابن الحاجب" فى أصول الفقه. و كانت و فاته عند جلٍّ أصحاب التراجم فى الثامن عشر من ذى القعدة سنة ثنتين و أربعين وسبعمائة من الهجرة المباركة. للمزيد انظر: (الصفدي،٢٠٠٠، ٩٠/٦)، و(ابن فرحون، ١٩٧٢ ،٢٧٩/١)، و (العسقلاني،٢٠٠٠، ٥٥/١)، و (السيوطي،١٩٧٩، ٤٢٥/١)، و (طاش كبرى، ١٩٨٥ ،٩٤/٢)، و (حاجي خليفة،١٩٤١ ،١٢٢/١، ١٦٠٧/٢)، و (الزركلي،٢٠٠٢، ٦٣/١)، و (كحالة، ١٩٥٧ ،٥٦/١).

(٦) ينسب السَفَاقُسِي (ت ٧٤٢هـ) إلى مدينة (سفاقس). و هي إحدى أكبر مدن تونس. و تسمى عاصمة الجنوب، و هى على البحر، ذات سور، و بها أسواق كثيرة، و مساجد، وجامع."(الحموي،١٩٧٧ ،٣/ ٢٢٣- ٢٢٤). و قد ورد نسبة صاحب الكتاب بالسين و الصاد و اختلف فيها المترجمون و المؤرخون، و هذا يعود لنطق مدينة (صَفاقُس). فهي تكتب بالصاد، و بالسين، فيقال: (صفاقس)، و(سفاقس) وهما سواء؛ كما جاء عن الزبيدى و آخرين: "(صفاقس) بفتح الصاد، وقد يكتب الاسم بالسين أيضا" وفيه إشارة إلى كثرة كتابتها بالصاد (الزبيدي،٢٠٠٤ ،١٦/ ١٧٩). و ذكرها صاحب معجم البلدان و غيره بالسين، فقال: "(سَفاقُس) بفتح أوله، وبعد الألف قاف وآخره سين مهملة."(الحموي،١٩٧٧ ،٣/ ٢٢٣). و هو ما اعتمده محقق كتاب "المجيد فى إعراب القرآن المجيد".

(٧) من أبرز مواطن الخلاف النحوي بين البصريين و الكوفيين قضية أسبقية المصدر على الفعل او (الأصل و الفرع) بينهما. و خلاصتها: يرى البصريون أن الْفِعْل مُشْتَقّ من الْمصدر، فيكون المصدر أصل و سابق على الفعل. أما الكوفيون؛ فيرون المصدر مُشْتَقّ من الْفِعْل؛ لأنه يأتي على عقبه. و احتج كل فريق بحجج عدة. فمما احتج به الكوفيون أن المصدر يصح لصحة الفعل و يعتل لاعتلاله. و الفعل يعمل في المصدر. و المصدر يذكر تأكيدا للفعل و لا ريب أن رتبة المؤكد قبل رتبة المؤكد. و كذلك وجود أفعال و لا مصادر لها خصوصًا نحو: نعم، و بئس، و عسى، وليس، و فعل التعجب، وحبذا.. و لا وجود الفرع من غير أصل...إلخ. و أما البصريون فاحتجوا بأن المصدر يدل على زمان مطلق و الفعل يدل على زمان معين، فكما أن المطلق أصل للمقيد فكذلك المصدر أصل للفعل. و المصدر اسم و الاسم يقوم بنفسه و يستغنى عن الفعل، وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه و يفتقر إلى الاسم، وما يستغنى بنفسه و لا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلا مما لا يقوم بنفسه، و يفتقر إلى غيره.كذلك الفعل بصيغته يدل على شيئين الحدث و الزمان المحصل، و المصدر يدل بصيغته على شيء واحد و هو الحدث، وكما أن الواحد أصل الاثنين فكذلك المصدر أصل الفعل. و الفعل يدل على ما يدل عليه المصدر، و المصدر لا يدل على ما يدل عليه الفعل. و المصدر ليس مشتقًّا من الفعل، و أنه لو كان مشتقًّا منه لكان يجب أن يجرى على سننه في القياس و لم يختلف كما لم يختلف أسماء الفاعلين و

المفعولين. و المسألة فيها نقاش طويل يحمل تحليلا لهذه الأدلة، و إن كانت دعائم المنهج البصري أكثر وضوحًا و منطقية مما قدمه الكوفيون، و هو وجهة البحث هنا. و للمزيد انظر: (الأنباري،١٩٦١، ٢٣٥-٢٤٥).

(٨) البيت في ديوان امري القيس (امرؤ القيس،٢٠٠٤، ص١٢٥) و جاء على زنة بحر الطويل بعروض مقبوض.

(٩) في قوله –ﷻ-:(وقولوا للناس حُسْنًا) [البقرة: ٨٣]: قال الزجاج: من قرأَ حُسْنًا بالتنوين، ففيه قولان، أَحدهما وقولوا للناس قولاً ذا حُسْنٍ، قال: و زعم الأَخفش أَنه يجوز أَن يكون حُسْنًا في معنى حَسَنًا. (ابن منظور،١٩٨١، ص٨٧٨). و قياسًا على ذلك تكون قراءة (عَطَاء حسنًا) .عطاءً ذا حُسن، أي جزاءً حَسنا.

(١٠) رأى البصريون أن التضمين في الفعل ذاته، فعندهم حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض، و ما أوهم ذلك. فعلى تأويل يقبله اللفظ، أو على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف."(الفارضي، ٢٠١٨، ٤٠٨/٢). أما الكوفيون؛ فيرون أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض وضعًا؛ لعدم اقتصار الحرف عندهم في أصل وضعه على معنى واحد.(المخذومي،١٩٥٨، ص٢٨٤).

(١١) انظر: (الأشموني، ١٩٤٧، ٥٣/١)، و (ابن عاشور،١٩٨٤، ٦٩/١).

(١٢) الاشتقاق –المعنيّ هنا– التقليدي الشائع، الذي يسميه ابن جني و نحاة العربية بالصغير أو الأصغر".. وَ ذَلِكَ أَنَّ الاِشْتِقَاقَ عِنْدِي عَلَى ضَرْبَيْنِ: كَبِيرٍ وَصَغِيرٍ، فَالصَّغِيرُ: مَا فِي أَيْدِي النَّاسِ وَكُتُبِهِمْ كَأَنْ تَأْخُذَ أَصْلاً مِنَ الْأُصُولِ فَتَتَقَرَّاهُ فَتَجْمَعَ بَيْنَ مَعَانِيهِ وَإِنِ اخْتَلَفَتْ صِيَغُهُ وَمَبَانِيهِ."(ابن جني،١٩٥٢، ٨٨/٢). فيخرج بذلك درسنا عن الاشتقاق الْأَكْبَرِ (عند ابن جني) أو الكبيرِ عند اللغويين، الذي يعتمد على التَقَالِيبِ السِّتَةِ للجذر الثلاثي، و تقاربها في المعاني. و كذلك يخرج عن الاشتقاق الكبير عند اللغويين، الذي"تَتَّفِقُ الْكَلِمَاتُ فيه فِي مُعْظَمِ الْحُرُوفِ مَعَ وُجُودِ تَنَاسُبٍ صَوْتِيٍّ فِي بَقِيَّتِهَا، أي بين اللفظين تناسبٌ في المخرج وَمِنْ ذَلِكَ: (النَّعَقُ) و (النَّهَقُ)."(الجرجاني، ٢٠٠٣، ص٣١). و كذلك يخرج ما أَضَافَه عَبْدُ اللهِ أَمِينُ و سماه نَوْعًا رَابِعًا مِنَ الْاِشْتِقَاقِ أَطْلَقَ عَلَيْهِ مُصْطَلَحَ (الاِشْتِقَاقِ الكُبّارِ)، الذي قام على ضم ظاهرة النحت إلى الاشتقاق، مثل نحت حوقل من لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللهِ (أمين ٢٠٠٠، ص ٣٩٢). أما النمط الأكثر شيوعا و قبولا؛ فهو الاشتقاق الصغير، خاصة أن النوعين الآخرين من الاشتقاق إما أنهما يندرجان تحت ظواهر دلالية و تركيبية خاصة، أو يمثل كل منهما نموذجا اجتهاديا غير قابل للتوسع بل يدخل في باب الاستئناس لا القياس.

(١٣) البيت لجرير في ديوانه.(الخطفي،١٩٨٦، ٣٨٩/٢)، و جاء على زنة الكامل. و "انشح" من نشح المرء الماء، أي سقي، و "الوامق" من وَمِقَ، يَمِقُ وَمْقًا، فهو وامقٌ، و المقصود الموموق، و هو المحبوب الذي لا يمل حديثًا.

(١٤) البيت من البسيط: (الحطيئة،١٩٨٧، ص٥٠). و قد وردت له رواية أخرى في كتاب معاهد التنصيص (أبو الفتح العباسي،١٩٧٤، ص٤٩٧)، و هي لا تشمل مثل هذا التضمين الصريح في الرواية المذكورة، نصها:

ذَرِ المآثرَ لا تذهبْ لمطلبها ... و اجلس فإنك أنت الآكل اللابسُ.

(١٥) في البحر المحيط: "و قرأ الجمهور: (فِي ٱلْحُطَمَةِ *وَمَا أَدْرَاكَ مَا ٱلْحُطَمَةُ)؛ و زيد بن عليّ: في الحاطمة، وما أدراك ما الحاطمة، و هي النار التي من شأنها أن تحطم كل ما يلقى فيها. قال الضحاك: الحطمة: الدرك الرابع من النار. وقال الكلبي: الطبقة السادسة من جهنم؛ وحكى عنه القشيري: أنها الدركة الثانية؛ وعنه –أيضًا-: الباب الثاني. و قال الواحدي:باب من أبواب جهنم، انتهى."(الأندلسي،١٩٩٣، ٨/ ٥١٠). أما صاحب مختصر شواذ القرآن ؛ فلم ينسبها لشخص معين، بل ذكر أنها لبعضهم .(ابن خالويه،١٩٣٤، ص١٨٢).

(١٦) الحديث مجتزأ من حديث طويل ورد في الجامع الصحيح للبخاري، كتاب (المغازي)، باب (منزل النبي -ﷺ- يوم الفتح)، حديث رقم (٤٢٩٥)، ج٣، ص ١٥١-١٥٢.

٧. مصادر الدراسة:

(١) القرآن الكريم

(٢) **الأزهري،** أبو منصور محمد بن أحمد.(١٩٦٤).تهذيب اللغة. تح: عبد السلام محمد هارون.الدار المصرية للتأليف و الترجمة: القاهرة.

(٣) **أمين،** عبد الله.(٢٠٠٠).الاشتقاق، ط٢. القاهرة، مكتبة الخانجي،.

(٤) **الأنباري،** أبو البركات كمال الدين.(١٩٦١).الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين. تح: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط٤. القاهرة: المكتبة التجارية.

(٥) **الأندلسي،** أبو حيان: محمد بن يوسف.(١٩٩٣). تفسير البحر المحيط. تح: عادل أحمد عبد الموجود و آخرين. بيروت:دار الكتب العلمية.

(٦) **امرؤ القيس،** حُنْدج ابن حجر.(٢٠٠٤). ديوان امرئ القيس. تح: عبد الرحمن المصطاوي.ط٢. بيروت: دار المعرفة للطباعة و النشر و التوزيع.

(٧) **البخاري،** عبد الله محمد بن إسماعيل.(١٩٨٠).الجامع الصحيح. تح: محب الدين الخطيب و آخرين. المكتبة السلفية: القاهرة.

(٨) **البطليوسي،** محمد ابن السيد.(١٩٩٦). الاقتضاب في شرح أدب الكاتب. تح: مصطفى السقا و حامد عبد المجيد. القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة.

(٩) **بابعير،** عبد الله صالح.(١٩٩٧). ظاهرة النيابة في اللغة العربيّة. رسالة دكتوراه غير منشورة.العراق: الجامعة المستنصرية.

(١٠) **تشومسكي (جومسكي)،** نعوم.(١٩٨٥).جوانب من نظرية النحو. تج: مرتضى جواد باقر. بغداد: جامعة البصرة.

(١١) **التنبكتي،** أحمد بابا.(٢٠٠٠).نيل الابتهاج بتطريز الديباج. تح: عبد الحميد عبد الله الهرامة. ط٢. طرابلس: منشورات دار الكاتب.

(١٢) **الجرجاني،** عبد القادر.(١٩٨٧).كتاب المفتاح في الصرف. تح: علي توفيق الحمد. بيروت: مؤسسة الرسالة.

(١٣) **الجرجاني**، علي بن محمد بن علي الشريف.(٢٠٠٣).التعريفات، تح: محمد باسل.ط٢. بيروت: دار الكتب العلمية.

(١٤) **ابن الجزري**، أبو الخير محمد.(٢٠٠١). التمهيد في علم التجويد. تح: غانم قدّوري حمد. بيروت: مؤسسة الرسالة ناشرون.

(١٥) **ابن جني**، أبو الفتح عثمان.(١٩٥٢).الخصائص. تح: محمد علي النجار.القاهرة: المكتبة العلمية.

(١٦) **ـ.(١٩٩٤)**.المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات و الإيضاح عنها.تح: على النجدي ناصف و آخرين.القاهرة: وزارة الأوقاف -المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

(١٧) **الجوهري**، إسماعيل بن حماد.(١٩٩٠). الصحاح تاج اللغة و صحاح العربية. تح: أحمد عبد الغفور عطّار. ط٤. بيروت: دار العلم للملايين.

(**١٨**) **حاجي خليفة**، مصطفى بن عبد الله.(١٩٤١).كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

(١٩) **حسن**، عباس.(١٩٧٥). النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة و الحياة اللغوية المتجددة. مصر: دار المعارف.

(٢٠) **الحطيئة**، جرول بن أوس.(١٩٨٧). ديوان الحطيئة برواية و شرح ابن السكيت.تح: نعمان محمد أمين. القاهرة: مكتبة الخانجي.

(٢١) **الحلبي**، السمين أحمد بن يوسف.(١٩٨٦). الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. تح: أحمد محمد الخرّاط. دمشق: دار القلم.

(**٢٢**) **الحموي**، ياقوت.(١٩٧٧). معجم البلدان. بيروت: دار صادر.

(**٢٣**) **ابن خالوَيه**، الحسين بن أحمد.(١٩٣٤). مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع.عني بنشره: ج. برجشتراسر. تقديم: آرثر جفري. القاهرة: مكتبة المتنبي.

(٢٤) **ـ.**(١٩٩١) إعراب القراءات السبع و عللها، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. القاهرة. مكتبة الخانجي.

(٢٥) **الخطفي**، جرير بن عطية.(١٩٨٦). ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب. تح: نعمان محمد أمين. ط٣. القاهرة: دار المعارف.

(٢٦) **ابن دُريد**، أبو بكر محمد.(١٩٨٧).جمهرة اللغة. تح: رمزي منير بعلبكي. بيروت: دار العلم للملايين.

(٢٧) **الزَّبيدي**، محمد مرتضى.(٢٠٠٤). تاج العروس من جواهر القاموس. تح: عبد الستار أحمد فراج و آخرين.ط٢. الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب.

(٢٨) **الزَّجاج**، إبراهيم بن السري.(١٩٧٥). تفسير أسماء الله الحسنى. تح: أحمد يوسف الدقاق. ط٢. دمشق: دار المأمون للتراث.

(٢٩) ـ.(١٩٨٨).معاني القرآن و إعرابه "المنسوب للزجاج". تح: عبد الجليل عبده شلبي. بيروت: عالم المعرفة.

(**٣٠**) **الزركشي**، بدر الدين محمد بن عبد الله.(٢٠٠٦). البرهان في علوم القرآن. تح: أحمد على الدمياطي. القاهرة: دار الحديث.

(٣١) **الزِّركلي**، خير الدين.(٢٠٠٢).الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال و النساء من العرب و المستعربين و المستشرقين. ط١٥.بيروت: دار العلم للملايين.

(**٣٢**) **الزمخشري**، أبو القاسم محمود بن عمر.(٢٠٠٤) المفصل في صنعة الإعراب. تح: فخر صالح قدارة. عمان: دار عمار للنشر و التوزيع.

(٣٣) ـ.(٢٠٠٧). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. تح: عبد الرازاق المهدي. بيروت: دار إحياء التراث.

(٣٤) **ابن سراج**، محمد بن السري بن سهل.(١٩٨٨). الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي. ط٣.بيروت: مؤسسة الرسالة.

(٣٥) **السَفَاقُسِي**، إبراهيم بن محمد.(٢٠٠٨). المجِيد في إعراب القرآن المجيد. تح: حاتم صالح الضامن. المملكة العربية السعودية : دار ابن الجوزي.

(**٣٦**) **سيبويه**، أبو بشر عمرو بن عثمان.(١٩٨٨). الكتاب:كتاب سيبويه. تح: محمد عبد السلام هارون. ط٣. القاهرة: مكتبة الخانجي.

(٣٧) **ابن سِيدَه**، على بن إسماعيل.(١٩٥٨). المحكم و المحيط الأعظم في اللغة. تح: مصطفى السقا و آخرين. القاهرة: معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية.

(٣٨) **السيوطي**، جلال الدين.(١٩٧٩). بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة. تح: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط٢. دمشق: دار الفكر.

(٣٩) ـ.(١٩٨٥). الأشباه و النظائر في النحو. تح: عبد العال سالم مكرم. دمشق: مؤسسة الرسالة.

(٤٠) ـ.(١٩٨٦). المزهر في علوم اللغة و أنواعها. تح: محمد أحمد جاد المولى و آخرين. بيروت: منشورات المكتبة العصرية.

(٤١) ـ.(٢٠٠٨). الإتقان في علوم القرآن. تح:شعيب الأرنؤوط. دمشق: مؤسسة الرسالة ناشرون.

(٤٢) **ابن الصبان**، محمد بن علي.(١٩٤٧).حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.

(**٤٣**) **الصفدي**، صلاح الدين خليل.(٢٠٠٠).كتاب الوافي بالوفيات. تح: أحمد الأرناؤط و تزكي مصطفى. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

(٤٤) **طاش كبرى زاده**، أحمد بن مصطفى.(١٩٨٥). مفتاح السعادة و مصباح السيادة في موضوعات العلوم. بيروت: دار الكتب العلمية.

(٤٥) **العسقلاني**، ابن حجر.(١٩٩٣). الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. بيروت: دار الجيل.

(٤٦) **ابن عطية**، عبد الحق بن غالب.(٢٠٠١).المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. تح: عبد السلام عبد الشافي محمد. بيروت:دار الكتب العلمية.

(**٤٧**) **العُكبَري**، أبو البقاء عبد الله.(١٩٧٦). التِّبيان في إعراب القرآن. تح: على محمد البجاوي. القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي و شركاه.

(**٤٨**) **ابن عاشور**، محمد الطاهر.(١٩٨٤).تفسير التحرير و التنوير. تونس: الدار التونسية للنشر.

(**٤٩**) **أبو الفتح العباسي**، عبد الرحيم بن عبد الرحمن.(١٩٧٤). معاهد التنصيص على شواهد التلخيص. تح: محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت:عالم الكتب.

(٥٠) **الفراء**، أبو زكريا يحي بن زياد.(١٩٨٣). معاني القرآن. تح: محمد على النجار و أحمد يوسف نجاتي. ط٣. بيروت: عالم الكتب.

(٥١) **ابن فرحون**، إبراهيم بن علي.(١٩٧٢). الديباج المذهَب في معرفة أعيان علماء المذهب. تح: محمد الأحمدي أبو النور. القاهرة: دار التراث للطبع و النشر.

(**٥٢**) **الفراهيدي**، الخليل بن أحمد.(٢٠٠٣). كتاب العين "مرتبا على حروف المعجم".تح:عبد الحميد هنداوي. بيروت: دار الكتب العلمية.

(٥٣) **ابن فارس**، أحمد.(١٩٦٩). مقاييس اللغة. تح: عبد السلام محمد هارون. ط٢. بيروت. دار الجيل.

(٥٤) **ـ**.(١٩٩٧). الصاحبي في فقه اللغة العربية و مسائلها و سنن العرب في كلامها. تح: أحمد حسن بسج. بيروت: دار الكتب العلمية.

(٥٥) **الفارسي**، أبو علي.(١٩٩٦).كتاب الإيضاح. تح: كاظم بحر المرجان، ط٢. بيروت: عالم الكتب.

(**٥٦**) **الفارضي**، شمس الدين محمد.(٢٠١٨). شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك. تح:محمد مصطفى الخطيب. بيروت: دار الكتب العلمية.

(٥٧) **فاضل**، محمد نديم.(٢٠٠٥). التضمين النحوي في القرآن الكريم. المدينة المنورة: مكتبة دار الزمان للنشرو التوزيع.

(**٥٨**) **الفيروزآبادي**، محمد بن يعقوب.(٢٠٠٥). الفاموس المحيط. تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة.ط٨. دمشق: مؤسسة الرسالة.

(٥٩) **القرطبي**، محمد بن أحمد. (٢٠٠٦). الجامع لأحكام القرآن. تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي و آخرين، دمشق: مؤسسة الرسالة.

(**٦٠**) **ابن قيم الجوزية**،. محمد بن أبي بكر.(٢٠٠٣).بديع الفوائد. تح: علي بن محمد العمران. مكة المكرمة: دار عالم الفوائد للنشر و التوزيع

(٦١) **ابن كثير**، أبو الفداء إسماعيل.(٢٠٠٠). تفسير القرآن العظيم. تح: مصطفى السيد محمد و آخرين. القاهرة: مؤسسة قرطبة.

(٦٢) **كحالة**، عمر رضا.(١٩٥٧) معجم المؤلفين، تراجم مصنفي الكتب العربية. دمشق: مؤسسة الرسالة ناشرون.

(**٦٣**) **الكفوي**، أبو البقاء.(١٩٩٨).الكليات: معجم في المصطلحات و الفروق اللغوية. تح:عدنان درويش. بيروت: مؤسسة الرسالة.

(٦٤) **المخذومي**، مهدي.(١٩٥٨). مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو . ط٢. القاهرة: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

(٦٥) **ابن منظور**، محمد بن مكرم.(١٩٨١). لسان العرب. تح: عبد الله علي الكبير و آخرين. القاهرة. دار المعارف.

(٦٦) **ابن هشام**، جمال الدين. (١٩٧٩). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك و محمد علي حمد الله. ط٥. بيروت: دار الفكر.

The Controversy of "Representation" & "Implication" in Infinitives & Derivatives between the Significance of Context & the Verbal Compatibility in "al-Fatiha" and the 30th Chapter of al–Mojeed Book by al-Safaqusi (D. 742 H.)

A Study and Analysis of Symmetric Morphological Structures

Dr.Yasser Momammad Hassan Ali
Arabic Department, Faculty of Arts, Sohag University
Dr_yasser32@yahoo.com

Abstract: The alternation of the Arabic word between openness and closure semantically is considered one of the aesthetics of word. It happens by a number of means, whether it is related to the independence of word or its associating with others in context alternately and implicatory. What a beautiful alternation in the Holy Quran, which it combined with the beauty of variety in the discussion , the adequacy of words in o selection, and the determination of meanings and its harmony in the context. "Representation" and "Implication" are means for expanding the morphological structures in Arabic, allthogh there is a clear difference between them in the nature of imported factor in speech. Representation is associated with the state of Representation in the use of another, in contrast that "Implication" represents a form of multiplicity, that is provided by bring another in its existence; that is, there is a space of separation facing the area of convergence between both of them. Therefore, this research seeks to observe and analyze this Controversy in "al-Fatiha" and the 30th Chapter of al–Mojeed Book by al-Safaqisi (D. 742 H.). The research was based on a description of the corresponding morphological formulas, both infinitives and derivatives. The relationship was based on two axes: The description of a relationship between infinitive with another and a derivative with another. The later research is devoted to study the state of intersection between the (infinitive) and (derivative) in al–Mojeed under these phenomena, which it will be published successively.

Keywords: Representation; Implication; Infinitives; Derivatives; Structures; Symmetry.